

التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد (COVID-19)
(وجهة نظر إسلامية)

أحمد مهدي بلوافي

أستاذ الاقتصاد والتمويل الإسلامي
قسم التمويل الإسلامي – معهد الاقتصاد الإسلامي
جامعة الملك عبد العزيز

البريد الإلكتروني: ambelouafi@kau.edu.sa

المستخلص. تتعرض الورقة بالمناقشة والتحليل للمقاربات المنهجية التي سلكتها بعض الدراسات والتقارير لاستكشاف التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)؛ الذي أصاب الصين في أواخر عام 2019م ثم انتقل لغيرها، مما حوله إلى جائحة عالمية اضطرت الدول على إثرها إلى اتخاذ العديد من التدابير والإجراءات الاستثنائية؛ كالتباعد الاجتماعي، وإيقاف العديد من المناشط والفعاليات مما أثر من غير شك على الأداء الاقتصادي للدول. ففيمَ تتمثل تلك المقاربات المنهجية؟ وما أهم النتائج التي توصلت إليها بخصوص التداعيات الاقتصادية لهذه الجائحة؟ وما أهم السياسات النقدية والمالية التي اتخذتها الدول للحد من آثار هذه التداعيات؟ وما هي انعكاسات هذه السياسات على الاقتصاد العالمي على المدى البعيد؟ وماذا يمكن لمبادئ الإسلام بشكل عام، والاقتصاد الإسلامي بشكل خاص أن يُسهم في هذا المضمار؟ هذه بعض التساؤلات التي تحاول الورقة أن توجه الحوار صوبها، علنا نخرج بتصورات عن التداعيات والحلول أكثر نُضجًا، وعمقًا مما سُطر في هذه الورقيات، وخاصة ما تعلق بالسؤال الأخير؛ إسهام الاقتصاد الإسلامي ضمن مبادئ ومقاصد الشريعة الغراء، والتطبيقات المثلى التي حفظتها لنا التجربة التاريخية القديمة والحديثة - إن وُجدت -.

الكلمات الدالة: فيروس كورونا المستجد، كوفيد-19، النمذجة الاقتصادية، السياسة النقدية، السياسة المالية، الاقتصاد الإسلامي.

ملحوظة هامة جداً: هذه النسخة (-1.0-) من الورقة مسودة أولية مُطورة عن النسخة (-0.0-) (أُرسلت بتاريخ 20/03/30م) أُعدت لغرض التوزيع على المشاركين في حوار الأربعاء العلمي الذي يعقده معهد الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبدالعزيز على قناته بالتويتير يوم 15 شعبان (20/4/8)؛ فلا يجوز الاقتباس منها، ولا تداولها خارج هذا الإطار، إلا أن الباحث يتعشم؛ بل ويسعد بتلقي ملحوظات من شأنها التحسين في مادة الورقة شكلاً ومضموناً. وشكرًا

Economic Implications of the New Corona (COVID-19)
(An Islamic Perspective)

AHMED BELOUAFI, PHD

Professor of Islamic Economics & Finance

**Islamic Finance Department – Islamic Economics Institute
King Abdulaziz University**

E-mail: ambelouafi@kau.edu.sa

Abstract. The paper discusses and analyzes the methodological approaches taken by some studies and reports to explore the economic implications of the novel coronavirus (COVID-19), which struck China in late 2019, moving thereafter to other countries at unprecedented rates and fastness. As a result, in March 11, 2020, the World Health Organization (WHO) classified it as a pandemic. These developments forced several governments, in the World, to take many exceptional measures and action plans, which undoubtedly affected the economic performance of countries all over the globe. So, what are those systematic approaches? What are the most important results they have reached regarding the economic repercussions of the COVID-19 pandemic? What are the most important monetary and financial policies that countries have taken to lessen the effects of these implications? What are the long-term implications of these policies for the global economy? What can the principles of Islam in general, and those of Islamic economics in particular, contribute to in this regard? These are some of the questions that the paper tries to deal with to initiate a fruitful and thorough discussion that may lead to important recommendations and suggestions that the Institute may consider undertaking. I hope and pray that we can come up with more mature ideas and solutions; deeper and thorough more than what is written in the few pages that were circulated to would-be attendees.

Key words: Novel corona virus, COVID-19, Economic modelling, monetary policy, fiscal policy, Islamic economics

Very important note. *This version (-1.0-) is an form of an version(-0.0-) [sent on 30/03/20] of a paper in preliminary stages prepared for sole purpose of distribution to the participants in Wednesday's scientific seminar to be held, virtually (via IEI tweeter channel) on Wednesday 8/4/20, by the Institute of Islamic Economics (IEI) at King Abdulaziz University (KAU; it is not permissible to neither quote nor circulate the paper outside the circle of would-be attendees of the seminar. However, the author eagerly looks for any suggestions, remarks and criticism to improve its content; in substance as well as in from.*

المقدمة

سؤال معبر ومثير ذو دلالات كبيرة ذاك الذي حملته مجلة فورين بوليسي (Foreign Policy) الأمريكية الصادر يوم 20 مارس 2020م؛ "كيف سيبدو العالم بعد جائحة كورونا (How the World Will Look after the Coronavirus Pandemic)؟" نعم كيف سيبدو العالم بعد الذي أصابه على جميع الأصعدة بعد أن اجتاحت هذا الفيروس الدقيق والدقيق جداً حدوده، واستباح أجساده؛ فشل حركة اقتصاده، وعطل حركة أفراد، وفرض عليهم مصطلحات وإجراءات لم يعهدها منذ زمن. فشغل، بسبب ذلك- العالم بأسره -وما يزال- منذ أن ظهر هذا الكائن الدقيق فيروس كورونا المُستجد (COVID-19) في الصين أواخر العام الماضي (ديسمبر 2019م) في مدينة وهان (Wuhan)، ثم استمر في الانتشار إلى أن مَسَّ تأثيره أكثر من مائة وثلاثة وثمانين (183) دولة، وتجاوزت عدد إصاباته حاجز المليون ومائتين شخص، وقارب عدد الوفيات سبعين (70) ألفاً وذلك حتى صبيحة السادس من أبريل 2020م، حسب إحصائيات منظمة الصحة العالمية وغيرها. والجدير بالذكر أن عدد حالات الإصابة الحقيقية أكبر من تلك المُعلن عنها؛ قدرها رئيس الخدمات الطبية في أستراليا بما قد يتراوح بين خمسة (5) وعشرة ملايين (10) إصابة (The Guardian, 2020)، وذلك للصعوبات البالغة التي تكتنف عملية الإحصاء الدقيق لفيروس لا تظهر أعراضه إلا بعد مدة، وللنقص الفادح لدى العديد من الدول في إجراء الفحوصات أولاً بأول. وقد ساهم هذا الوضع في زيادة حالة عدم التأكد (Uncertainty) المحيطة بهذا الفيروس على المستوى العالمي بعد بلوغ مؤشر حالة عدم التأكد العالمي الخاص بالجوائح (the World Pandemic Uncertainty Index (WPUI))؛ الذي طوره صندوق النقد الدولي عام 1996م، وبلغ مستويات قياسية الآن فاقت كل الأرقام الخاصة بالأوبئة السابقة القريبة الوقوع؛ كسارس (SARS)، وإيبولا (Ebola)، (Ahir et al., 2020).

ومن جهة أخرى حَددت هذه التطورات المُتسارعة والكبيرة بمنظمة الصحة العالمية (WHO) إلى تصنيف ما ترتب على الفيروس بالجائحة العالمية (pandemic)، (WHO, 2020). ووصفُ الوضع "بالجائحة" ليس بالأمر الهين، ولا العبث كما جاء على لسان المدير العام للمنظمة؛ "والجائحة ليست وصفاً يُطلق بخفة أو لامبالاة؛ بل هي مفردة إذا أُسيء استخدامها يمكن أن تسبب خوفاً غير عقلائي، أو تسليمًا غير مبرر بأن المعركة باتت خاسرة، وهو ما سيؤدي إلى المزيد من المعاناة والوفيات دون داع"، (منظمة الصحة العالمية، 2020م). وفي الثالث عشر من الشهر نفسه أعلنت الولايات المتحدة حالة الطوارئ في البلاد نتيجة الازدياد المضطرد، والانتشار الكبير في العديد من الولايات، (The White House, 2020). ومع مرور الأيام فاق عدد الإصابات في هذا البلد الصين؛ "بلد المنشأ"، كما فاقت إيطاليا الصين وأمريكا في عدد الوفيات. كما تفاقم الوضع بشكل لافت في الدول الأوروبية. ولهذا وصفت دراسة مدرسة لندن للأعمال فيروس كورونا المُستجد بأنه "أسوأ حدث صحي في الزمن المُعاصر (Covid-19 is the worst health crisis of our times)"، (Surico and Galeotti, 2020: 22).

وهكذا باتت مراكز الثقل الاقتصادي العالمي تئن تحت وطأة الآثار والانعكاسات السلبية الشديدة لجائحة كورونا. وبسبب هذا الانتشار الكبير وفي وقت قياسي لم تُعد آثار الفيروس قاصرة على الجوانب الصحية؛ بل امتدت لغيرها، ومن ذلك الجوانب الاقتصادية والمالية التي هي الموضوع الرئيس لهذا المقال. ومن هنا تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولتها الوقوف على التداعيات الاقتصادية للجائحة عبر استكشاف المقاربات المنهجية التي أُتبع لحد الآن في عينة من الدراسات المنشورة من قبل مراكز ومؤسسات علمية ومهنية مختلفة للتعرف على هذه التداعيات ومدى عمقها وأثرها، مع استشراف لما يمكن أن يؤول إليه وضع الاقتصاد العالمي الذي دخل في مرحلة الركود (Economic recession). كما تنبع أهمية الدراسة كذلك من أنها تتعرض للإجراءات والسياسات المالية والنقدية التي اتخذت مع محاولة تقويم ومراجعة لها على إثر ما حصل للعالم في أزمة 2007-2008م المالية، وفي ضوء مبادئ وأسس ومقاصد الاقتصاد الإسلامي وتطبيقاته.

انتظمت الدراسة، علاوة على هذه المقدمة، إلى الفقرات التالية: تضمنت الفقرة الأولى منهج البحث وخطواته الإجرائية وأهم الأهداف التي يسعى لتحقيقها، في حين أن الفقرة الثانية تتناول حدود البحث وصعوباته. أما الفقرة الثالثة فإنها تتعرض وبشكل موجز لتطور عدد حالات الإصابة والوفيات عبر مقارنة المقارنة بين النمو الخطي والأسّي لتؤكد -حسب المعطيات الواقعية- أن تطور الفيروس يتبع نمواً أسياً، ولهذا الوضع دلالاته وتبعاته كما يعرفها المختصون في الرياضيات، ويستفيد منها غيرهم في التخصصات الأخرى. أما الفقرة الرابعة فقد حُصصت لمعالجة المقاربات المنهجية المتبعة في عينة الدراسات المرصودة لاستكشاف التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19). في حين تتعرض الفقرة الخامسة للسياسات والإجراءات المتخذة للحد من الآثار الناجمة عن الجائحة. أما الفقرة السادسة فإنها تُعالج ماذا يمكن للاقتصاد الإسلامي أن يسهم من مقترحات وآراء يمكن الاستفادة منها في دعم السياسات والإجراءات المُتخذة. وتنتهي الورقة في الفقرة السابعة التي خصصت للخاتمة التي تضمنت أهم النتائج والتوصيات.

أولاً - منهج البحث وخطواته الإجرائية وأهدافه. من أجل تحقيق الأهداف المسطرة اتبع البحث المنهج الاستقرائي والتحليلي للمقاربات المنهجية التي سلكتها عدد من الدراسات الصادرة على إثر انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19). أما الخطوات التي أُتبع لتحديد عينة الدراسات فقد تمثلت في الآتي:

1. العودة إلى بعض المواقع لمؤسسات بعينها؛ كصندوق النقد الدولي، وبنك الاحتياط الفدرالي لسانت لويس (Reserve Bank of Saint Louis (FRB of St. Louis)) بحكم اشتراك الباحث في القائمة البريدية لهذه المؤسسات مما سمح له بتلقي تنبيهات عن بعض الدراسات التي قامت بها. كما قام الباحث بزيارة غيرها مما هو مظنة للقيام بدراسات وتقارير نوعية؛ كبنك التسويات الدولية، والبنوك المركزية العالمية، وبعض المؤسسات الاستشارية العالمية؛ مثل KPMG.

2. استخدام محرك (Google Scholar) للتعرف على بعض الدراسات و/أو التقارير والأبحاث العلمية، إلا أن الباحث لم يعثر على شيء كبير من هذا المصدر. وهذا شيء مُتوقع لحدثة المُصَاب، ومن ثم يصعب نشر دراسات في مجالات علمية مُحكمة في هذا الظرف الزمني القصير.
3. ما ورد في بعض مراجع بعض الدراسات التي أمكن للباحث رصدها من (1)، و (2).

أما الأهداف المأمول تحقيقها فهي تتمثل في:

1. التعرف على المنهجيات المتبعة في الدراسات والتقارير المنشورة للوقوف على الآثار والنتائج الاقتصادية لجائحة كورونا المُستجد.
2. تقديم صورة إجمالية عن حجم الخسائر التي حدثت أو المُتوقع حدوثها بالنسبة للاقتصاد العالمي و/أو بعض الاقتصاديات الكبرى.
3. التعرف على أنماط الركود الاقتصادي (economic recession) التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد العالمي؛ أهو حاد (sharp)، أم متوسط (moderate)، أم خفيف (light)؟ وهل يستمر لفترة قصيرة أم قد يطول؟
4. معرفة أهم السياسات النقدية والمالية التي أتخذت و/أو التي يُمكن أن تُتخذ من أجل الحد من الآثار الناجمة عن الجائحة.
5. التأكيد على أهمية الدراسات الاستشرافية في علم الاقتصاد، والتعرف على بعض الأدوات المنهجية التي تُساعد على التنبؤ الذي يشكل أحد الفروع المعرفية المهمة في هذا الحقل إلا أنها لا تلق العناية الكافية في الدراسات العربية-كما وُشح للباحث من خلال الدراسات التي أمكن الاطلاع عليها.
6. مناقشة ماذا يمكن أن يُسهم به الاقتصاد الإسلامي في مثل هذه المُلمات.

ثانيًا – الحدود والصعوبات. كغيرها من الدراسات واجه الباحث في سبيل إعدادها العديد من الصعوبات، لعل في مقدمتها حداثة الجائحة؛ مضي مدة لما تصل بعد لأربعة (4) أشهر، وهذا ما أثر على نوعية الدراسات التي أمكن الوقوف عليها مما يقتضي التعامل بحذر مع النتائج لأنها أولية وليست قاطعة في هذه المرحلة، ومع مرور الوقت ستظهر دراسات أشمل وأعمق، وهذا أمر طبيعي، كما حصل في أزمنة سابقة؛ حيث أن الدراسات تُعاود النظر في كثير من الجوانب بعد عقود من الزمن. وهذا ما حصل -وما يزال- مع الأزمة المالية الأمريكية (2007-2008م) كمثال قريب؛ حيث ما تزال الدراسات تظهر بين الفينة والأخرى كاشفة جوانب لم تنل حظها من الدراسة والتمحيص، أو مصححة لمسائل لم تكن المعطيات كافية بشأن النتائج التي توصلت إليها بعض الدراسات. وهذا ما يؤكد أن الدراسات الاقتصادية، كغيرها من الدراسات المتعلقة بالسلوك الإنساني تتسم بالتعقيد (complexity) والصعوبة البالغة. علاوة على صعوبة حداثة المُشار إليها سابقًا واجه الباحث ما يلي:

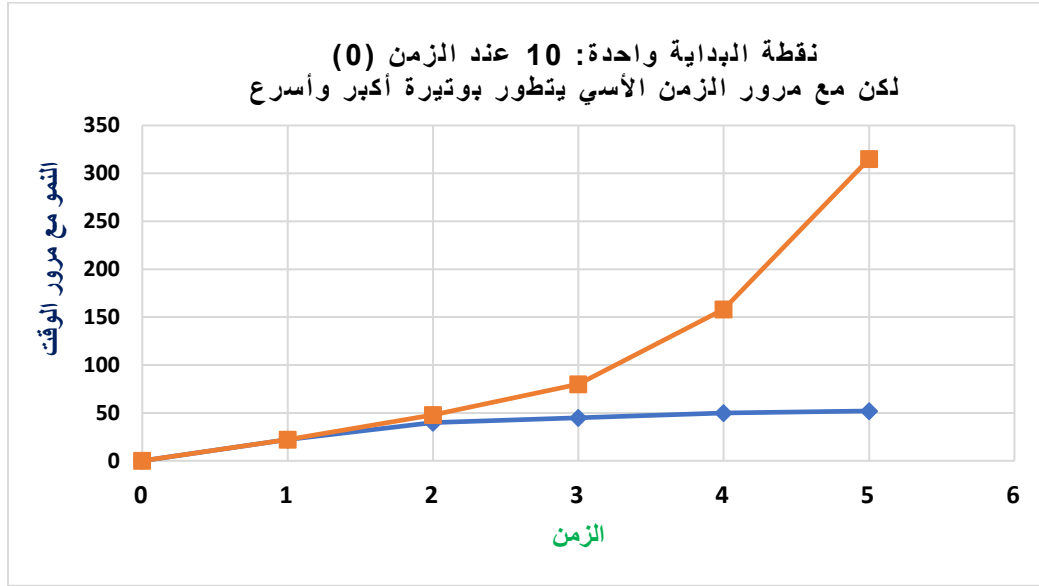
1. عدم تجانس الدراسات؛ كأن تكون على نمط واحد؛ المقالات المنشورة في مجلات علمية محكمة، أو تقارير من مؤسسات استشارية ومالية عالمية أو محلية، وذلك بسبب قلة الدراسة لحدثة الحدث.
2. عدم تنوع مصادر الدراسات؛ حيث غلب عليها ما أصدره بنك الاحتياط الفدرالي لسانت لويس (*FRB St. Louis*)، الذي بدأ من أنشط المؤسسات في هذه المرحلة، وكذلك مركز لندن لأبحاث السياسة الاقتصادية (Centre for Economic Policy Research (CEPR))؛ الذي قام بتحرير كتاب خاص في حدود ما سمح به وقت الباحث وإمكاناته في البحث من مصادر أخرى.

وعلى الرغم مما سبق ذكره من حدود وصعوبات إلا أن وجود عنصر التوقع والاستشراف لما يمكن أن يؤول إليه الوضع في عينة "الدراسات" خفف بعض الشيء من تأثيرها على النتائج التي يمكن الخُلوص إليها.

ثالثاً - تطور عدد حالات الإصابة والوفيات بالفيروس.. النمو الخطي في مقابل الأسي

منذ أن تم اكتشاف الفيروس في ديسمبر 2019م في الصين، وعدد الحالات التي يشهدها العالم تزداد يوماً بعد آخر تسير على شاكلة النمو الأسي (exponential growth)، وليس الخطي (linear growth) كما هو معروف في علم الرياضيات؛ ومن ذلك الرياضيات المالية في التفريق بين الفائدة البسيطة (simple interest)؛ التي تنمو بوتيرة خطية، والفائدة المركبة (compound interest)؛ التي تنمو بوتيرة أسية كما هو موضح في الشكل (1). ولهذا وصف الرئيس النيجيري السابق أوباسانجو (Obasanjo) الفائدة المركبة بأنها "أسوأ شيء في هذا العالم (The worst thing in the world)" أمام قمة الثمانية (G8) عام 2000م، وذلك لأن ديون بلاده الخارجية تضاعفت أضعافاً مضاعفة بشكل مريع بسبب اقتراض بضعة مليارات من الدولارات (5 مليار) في منتصف ثمانينيات القرن الماضي؛ "وأهم [أي الحكومة النيجيرية] دفعوا 16 مليار دولار إلى غاية عام 2000م، [وأن الدول الدائنة] لا تزال تُطالبهم بدفع 28 مليار دولار أخرى بسبب ارتفاع معدلات الفوائد على تلك القروض"، (Lietaer and Dunne, 2013: 43). ونحن نزيد على ما قرره هذا الرئيس من خلال التجربة المريعة لبلاده مع "الربا المُركب"؛ بأن الربا كله سواء يستوي في ذلك قليله وكثيره، "بسيطه (simple) ومُركَّبه (compound)"، لأنه لا يحتاج إلا لمزيد وقت حتى ينمو ويتضاعف كالخلايا السرطانية -أعاذنا الله وإياكم من هذا الداء ومن كل بلاء-؛ سواء كان ذلك بوتيرة خطية أم أسية، لأن المُحصلة والنتيجة النهائية لكلا المسارين واحدة وهي انفصال التمويل ونموه بمعزل عن النشاط الحقيقي.

الشكل (1) – النمو الخطي (اللون الأزرق) في مقابل النمو الأسّي (اللون البرتقالي)



المصدر: مقتبس من: <https://ourworldindata.org/coronavirus> 20/04/06م

فعلى الرغم من أن نقطة البداية واحدة في كلا النموين؛ إلا أنه وبمرور الوقت نجد أن النمو الأسّي ينمو بوتيرة أسرع بكثير من الخطي؛ يتضاعف بشكل أكبر خلال فترة زمنية وجيزة.

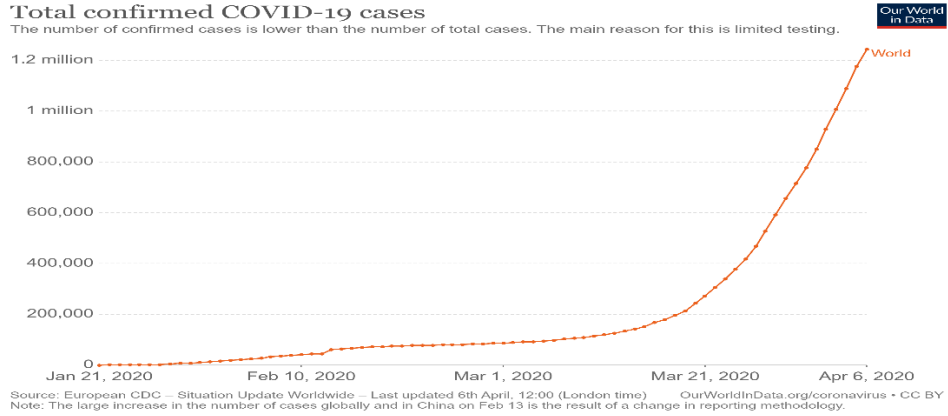
وهي الوتيرة التي اتبعها نمو فيروس كورونا المستجد كما هو موضح في الشكل (2) حسب المعطيات التي جمعها موقع (Our World in Data) التابع لجامعة أكسفورد البريطانية¹ اعتماداً على إحصائيات المركز الأوروبي للوقاية والتحكم في الأمراض²، وقد أشار الموقع إلى المُبررات التي جعلته يعتمد على معطيات هذا المركز أكثر من اعتماده على معطيات منظمة الصحة العالمية (WHO) ابتداءً من 18 مارس³؛ إن هذا النمو الأسّي لعدد الحالات والانتشار الكبير للفيروس يفسر تصاعد الإجراءات الاحترازية "المتشددة" (draconian measures)، والسريعة (swift) من قبل الدول؛ لأن أحسن طريقة -لحد الآن- لمواجهة الفيروس هي الاحتواء بالعمد إلى سياسات تقلل من انتشار الوباء من خلال العزل (quarantine)، والحجر، والحظر (حظر التجول ضمن سياسة التباعد الاجتماعي (social distancing)) كما هو معمول به في العديد من الدول؛ بعد الذي رأته من آثار "التهاون" التي حصلت في بعض الدول الأوروبية وإيران بعد اكتشاف حالات الإصابة الأولى بها.

¹ Oxford Martin School - Oxford University.

² The European Center for Disease Control and Prevention (ECDC).

³ يمكن مراجعة تلك الحثيات على الرابط التالي: <https://ourworldindata.org/coronavirus#our-world-in-data-relies-on-data-from-the-european-cdc> تاريخ الزيارة 26 مارس 2020م.

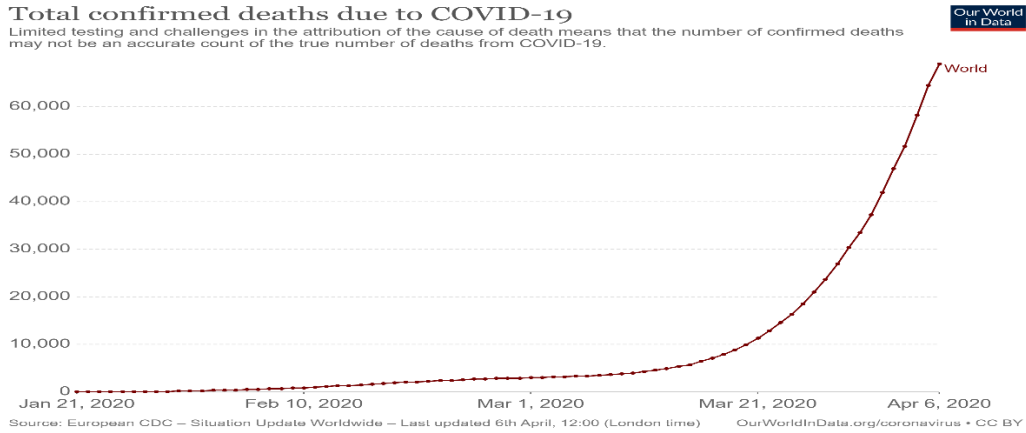
الشكل (2) – عدد حالات الإصابات على المستوى العالمي بالفيروس خلال الفترة (31 ديسمبر 19م – 06 أبريل 20م)



المصدر: <https://ourworldindata.org/coronavirus>؛ 20/04/07م

نفس وتيرة النمو الأسي يمكن ملاحظتها بالنسبة لعدد الوفيات أيضاً، كما هو موضح في الشكل (3).

الشكل (3) – عدد الوفيات بسبب الفيروس على المستوى العالمي خلال الفترة (31 ديسمبر 19م – 06 أبريل 20م)



المصدر: <https://ourworldindata.org/coronavirus>؛ 20/04/07م

ومن هنا وجب التأكيد على أهمية الالتزام والانضباط واتباع الإجراءات والسياسات التي تتخذها وزارات الصحة والجهات المعنية الأخرى من قبل الجميع، ففي الالتزام؛ علاوة على أنه طاعة وقربى، مصلحة للجميع في الحفاظ على الأرواح والأنفس الذي يُعد أحد المقاصد الكلية الخمس التي جاءت الشرائع مؤكدة عليها؛ بل حتى العقول السوية نادى بضرورة مراعاتها والاعتناء بها، لأنها من الأمور الفطرية المغروسة في نفوس البشر.

رابعاً – المقاربات المنهجية لاستكشاف التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19). على إثر انتشار جائحة كورونا خارج الصين، وبدء معاشة الناس لآثارها المتعددة انبرت عدد من مراكز الأبحاث،

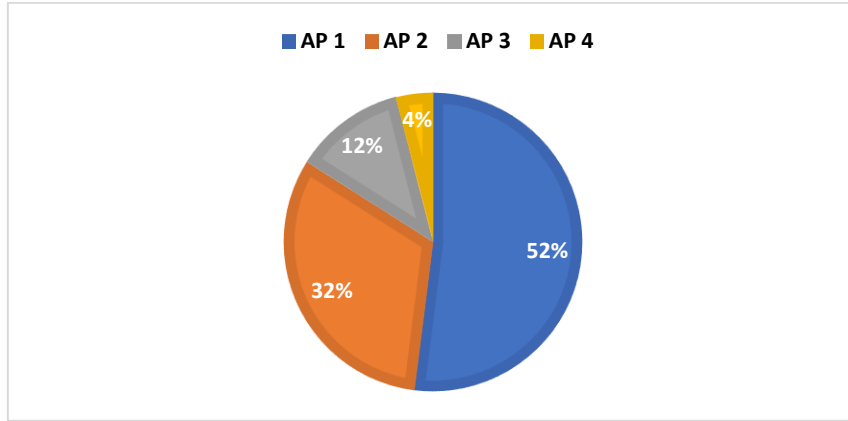
والجامعات، والمؤسسات المالية والنقدية العالمية العامة والخاصة إلى القيام بعدد من الدراسات بغرض الوقوف على أهم التداعيات الاقتصادية لهذا الحدث الذي أخذ العالم على حين غرة. وقد حاول الباحث استقصاء ما أمكن في هذا الصدد فكان ما توصل إليه أربع مقاربات رئيسة استخدمت لحد الآن وهي:

1. المقاربة المبنية على النماذج الاقتصادية والسيناريوهات (Economic Models & Scenarios methodology)، والتي رمزنا لها بـ (AP 1) في الأشكال البيانية المتعلقة بنتائج الدراسة. كنموذج التوازن العشوائي الديناميكي (Dynamic Stochastic General Equilibrium (DSGE) model) بشكل رئيس فيما يتعلق بالجانب الكمي، أو نماذج قريبة منه؛ بالتحوير، والتهجين (hybrid) مع نماذج أخرى للتنبؤ ومعرفة آثار الكوارث الطبيعية؛ كالحروب والأوبئة بشكل، والأزمات المالية على متغيرات اقتصادية كلية (macrocosmic variables)، مع تركيز على مسائل محددة؛ كالتباعد الاجتماعي (social distancing)، والسيولة (liquidity)، والاستقرار (stability)، ومعدلات العوائد الحقيقية. ومن المهم أن التنبيه على أن هذه المقاربة قد تكون بأداة تحليل كمية (quantitative tools)، أو نوعية (qualitative tools)، ولكل أداة مزاياها وعيوبها، أو جوانب القصور، وليس هنا مجال التفصيل ولا الفضيل، وإنما الإشارة والتنبيه. كما أن المقاربة تستفيد بشكل كبير -وربما غيرها من المقاربات الأخرى- من الجانب التاريخي سواء تعلق الأمر بالمعطيات الكمية أم النوعية.
2. المقاربة المبنية على المقارنة (comparative methodologies)، والتي رمزنا لها بـ (AP 2) في الأشكال في الأشكال البيانية المتعلقة بنتائج الدراسة. مقارنة آثار ونتائج جائحة كورونا بآثار ونتائج أوبئة أو كوارث واضطرابات سبقتها، وكانت ذات أبعاد وآثار عالمية بالغة.
3. المقاربة المبنية على استطلاعات الرأي (survey methodologies)، والتي رمزنا لها بـ (AP 3) في الأشكال في الأشكال البيانية المتعلقة بنتائج الدراسة؛ الخبراء (في الغالب)، بل وحتى عامة الناس لدى بعض المؤسسات كبنك الاحتياط الفدرالي لسانت لويس، والذي فتح المجال للعامة عبر برنامج مصمم على شكل لعبة على الإنترنت (online forecasting game)؛ يسمح للمشاركين في التنافس فيما بينهم لأخذ مرئياتهم (توقعاتهم) ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (macroeconomic indicators)، كالنمو الاقتصادي، والتضخم، ونسبة البطالة، (Owyang et al., 2020) في ظل الظروف الاستثنائية التي يعيشونها، وهي طريقة مبتكرة أقف على استخدامها -في حدود الاطلاع القليل في هذا الفن- للمرة الأولى في المجال العلمي.
4. المقاربة المستندة إلى نتائج علوم أخرى (Findings of other Fields-based methodology)، والتي رمزنا لها بـ (AP 4) في الأشكال في الأشكال البيانية المتعلقة بنتائج الدراسة؛ أي التي توظف نتائج علوم أخرى تفيد الحقل في معرفة الأثر، ورسم السياسة واتخاذ القرار أو تقديم النصح والمشورة للمستفيدين من خدمات المؤسسة. كما هو الشأن في دراسة بنك التسويات الدولية في اعتماده على نتائج علم الأوبئة والأمراض

(Epidemiology and diseases)، والذي يستفيد من خدماته الجهات الإشراف العالمية كما هو معلوم. وهذه المقاربة قليلة الاستخدام فيما يبدو.

بلغ إجمالي الدراسات المرصودة خمسة وعشرون (25) دراسة كما هو مثبت في ملحق هذه الدراسة. أما الخصائص الرئيسية التي يمكن استخلاصها من هذه العينة فتتمثل في ثلاثة أمور كما هي موضحة في الأشكال (4) و (5) و (6) و (7). وهكذا يتضح من الشكل (4) فيما يتعلق بالخصيصة الأولى أن غالب الدراسات أُعدت وفق منهجية المقاربة الأولى؛ أي النمذجة الاقتصادية والسيناريوهات (AP 1)، والتي تمثل نصف الدراسات، وهذا أمر غير مستغرب بحكم حداثة الموضوع الذي يتطلب استخدام أدوات تسمح بالتنبؤ (forecasting) بناءً على سيناريوهات وأوضاع مختلفة، وربما بحكم الخلفية العلمية لمعدي الدراسات، وربما يكون مرد ذلك إلى شح المعطيات مما يتطلب وضع فرضيات (assumptions) تسمح هذه الأدوات بقياس ما يترتب عليها بشكل كمي أو كيفي (منضبط)، وبناء على ما يمكن أن يُسفر عليه الوضع من توقعات. وقد يعود الأمر لقوة هذه الأداة أكثر من.

الشكل (4) - نسب توزيع الدراسات المرصودة على المقاربات الأربع



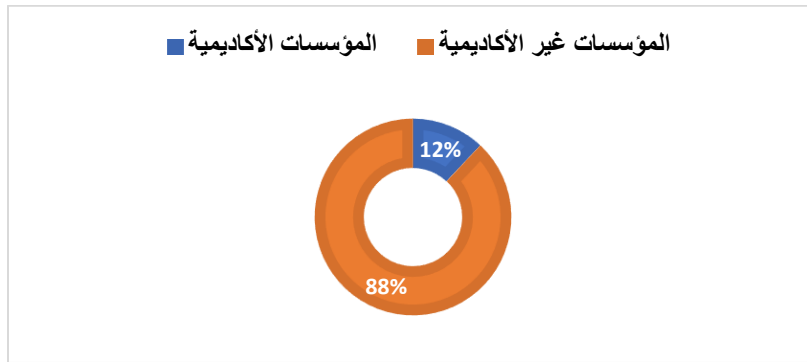
المصدر: من إعداد الباحث بناءً على عينة الدراسات المرصودة في ملحق الدراسة
الشكل (5) - توزيع الدراسات على الفترة الزمنية من أول فبراير إلى 3 أبريل



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على عينة الدراسات المرصودة في ملحق الدراسة

بالنسبة لهذه الجزئية يُلاحظ أن معظم الدراسات ظهرت في شهر مارس؛ أي بعد قرابة أكثر من شهرين قليلاً على ظهور فيروس كورونا في ديسمبر 2019م. وهذا ليس بمستغرب لأن الوضع اكتنفه بعض الغموض في الشهرين الأوليين؛ هل سيبقى تأثيره في داخل الصين؟ أم سينتقل لغيره؟ وإذا انتقل ما مدى سعة هذا الانتشار؟ هل يبقى محدوداً في الدول المُجاورة؟ أم في تلك التي علاقات بالصين تتطلب اتصالاً بين الأشخاص؟ حُسمت هذه التساؤلات في الحادي عشر من شهر مارس يوم أن صنفت منظمة الصحة العالمية الحدث بالجائحة. ومن هنا لم يعد أمرها قاصراً على الصيم، ولم يعد تأثيرها محصوراً في المجال الصحي؛ بل انتقل لغيره، ومن ذلك الجانب الاقتصادي بطبيعة الحال. فبدأت الجهات المعنية؛ المؤسسات المالية والاقتصادية العالمية، والبنوك المركزية، والمؤسسات الاستشارية الخاصة، ومؤسسات التصنيف الائتماني وغيرها تأخذ التطورات مأخذ الجد، وشرعت في القيام بالمطلوب على أكثر من صعيد، ومن ذلك إعداد الدراسات والتقارير الدورية الإحصائية والتحليلية للوقوف على الآثار والنتائج الاقتصادية والمالية للجائحة. فقام البعض كمركز لندن لأبحاث السياسة الاقتصادية (Centre for Economic Policy Research) ((CEPR))⁴ ممن تم رصد عدد من دراساته في عينة البحث بالتخطيط لإعداد أبحاث في فترة زمنية قصيرة؛ تحرير (edited) كتاب إلكتروني (Economics in the Time of COVID-19) استجابة لرغبة عدد من الجهات المعنية؛ كالمفوضية الأوروبية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، في حاجتهم الملحة في معرفة بعض التوقعات الاقتصادية بعد انتشار الوباء في إيطاليا، وتهديده لدول الجوار الأوروبية. فقام المحرران (Baldwin and di Mauro) بدعوة عدد من الاقتصاديين يوم 27 فبراير لمعرفة مدى استعدادهم للمساهمة، وفي ظرف زمني وجيز جداً؛ 4 أيام أبدى الباحثون استعدادهم فأنجز العمل في مدة زمنية قياسية؛ أقل من شهر⁵.

الشكل (6) - توزيع الدراسات بين جهات النشر الأكاديمية وغيرها



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على عينة الدراسات المرصودة في ملحق الدراسة

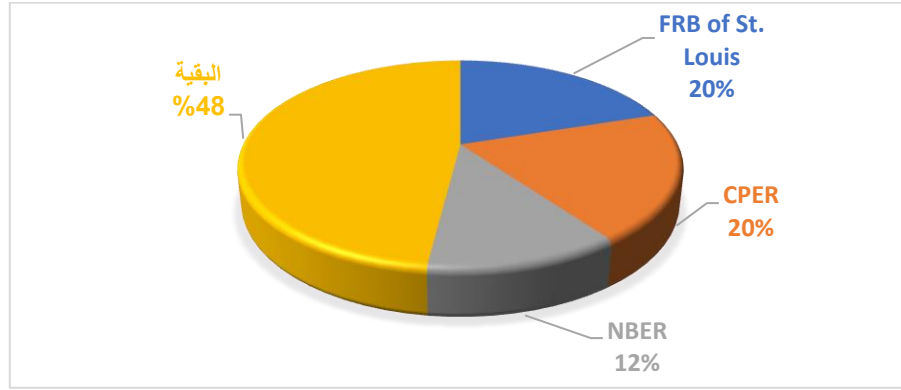
⁴ وهو مركز يتعاون مع شبكة كبيرة ما يزيد عن 1500 باحث، من الاقتصاديين غالبيتهم في الجامعات الأوروبية.
⁵ وقد عزا المحرران السبب في هذا الإنجاز "للتعاون عبر شبكة [المركز] تمتلك عددًا معتبراً من ذوي الكفاءة والممارس العلمي، وتتسم بالمرونة والسرعة اتخاذ القرار [في مثل هذه الظروف]"، (Baldwin and di Mauro, 2020: 1).

فهل تعني معطيات الشكل (6) أن مساهمة "القطاع الأكاديمي" غير فاعلة لحد الآن؟ للوهلة الأولى يبدو الأمر كذلك، إلا أن الفحص والتدقيق في مساهمة الأفراد من هذا القطاع في الأبحاث المرصودة سيجد أنها فاعلة؛ أي أن عددهم معتبر في المشاركة في الدراسات التي أُعدت، إلا أنها لم تصدر باسم تلك المؤسسات، بل باسم مؤسسات من القطاع الخاص؛ وهذا يعني أن المساهمة المؤسسية قد تبدو محتشمة، إلا أن المساهمة الفردية (أفراد هذا القطاع) فاعلة. فيما يمكن تفسير هذه المفارقة؟ قد يعود السبب في ذلك إلى إجراءات الإجراءات الإدارية التي قد تتطلب بعض الوقت، أو إلى الإجراءات العلمية النظامية التي تتطلب المناسبة، وقد يُعزى ذلك إلى تركيز هذه المؤسسات -ربما بشكل مبالغ فيه- على الأبحاث التي تنشر في المجلات العلمية المُصنفة (indexed journal)، وهذا يتطلب وقتاً كبيراً جداً؛ قد لا يقل عن 4 إلى 6 أشهر في المعدل بالنسبة للمجلات ذات معامل التأثير المرتفع (High impact factor). وهذا ما يُسهم في تأخر صدور الإنتاج العلمي في حدث يتسم بالسرعة التغير، والتأثير البالغ مع مرور الوقت، مما يقتضي إعادة النظر في هذا التركيز، كما نبه على ذلك بعض الباحثين في مدرسة لندن للاقتصاد (LSE) العريقة؛ حين طالبوا المجتمع العلمي (Scholars community) بإعطاء أهمية ووزن للأبحاث المفيدة للمجتمع بشكل عام (serving the public good)، وليس "للمجتمع العلمي" بالمفهوم الضيق، والمملتزمة بالمنهج العلمي الصارم بطبيعة الحال، والتي تُنشر في غير المجلات المُصنفة. وقد تُمثل "جائحة فيروس كورونا" فرصة -ينبغي استغلالها على حدد تعبير هؤلاء الباحثين- لإجراء أبحاث أكثر انفتاحاً، على قنوات النشر العلمية المتعددة بدل التركيز على قناة المجلات المُصنفة الضيقة "لخدمة الصالح العام (serving the public good)"، (Larivière, et al., 2020). وهي وجهة نظر جديرة بالدراسة والتأمل من أجل زيادة الصلة بين المؤسسات الأكاديمية والمجتمع.

وبالنسبة للجهات التي قامت بنشر هذه الأبحاث والدراسات فإننا نجد أن ثلاثة (3) من بين أربعة عشر (14) مؤسسة كانت أنشط المساهمين وهي؛ الاحتياط الفدرالي لسانت لويس (FRB of Saint Louis)، ومركز أبحاث السياسات الاقتصادية (CEPR) في لندن، بواقع خمس (5) دراسات لكل منهما، ثم المكتب الوطني للأبحاث الاقتصادية (NBER) بأمريكا، وأخيراً المؤسسات الاثنتا عشرة (12) الأخرى⁶ بواقع دراسة لكل منها. الشكل (7) يُقدم ملخصاً عن تلك النتائج.

⁶ وهي: صندوق النقد الدولي (IMF)، ومنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، وبنك التسويات الدولية (BIS)، والجامعة الوطنية بأستراليا (ANU)، وجامعة فيينا بالنمسا (University of Vienna)، ومدرسة لندن للأعمال (LBS)، والاحتياط الفدرالي لسان فرانسيسكو (Federal Reserve Bank of San Francisco)، والخبير للاستشارات المالية، ومؤسسة أكسفورد للاقتصاد (Oxford for Economics)، ومركز التقدم الأمريكي (CAP)، ومؤسسة ماكينزي (McKinsey)، ومؤسسة (KPMG).

الشكل (7) – توزيع الدراسات بين المؤسسات التي ساهمت في إعداد الدراسات في عينة الدراسة



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على عينة الدراسات المرصودة في ملحق الدراسة

ما أهم النتائج والتوقعات التي توصلت إليها تلك الدراسات؟ نستعرض هاهنا أهم وليس جميع النتائج لتقديم صورة كلية شاملة عن التداعيات التي يمكن أن تترتب على انتشار فيروس كورونا على أداء الاقتصاد العالمي، مع طرح تساؤلات في حال عدم وجود اتفاق أو نتيجة معينة، ولو بشكل تقريبي بالنسبة لمسألة من المسائل المطروقة في الدراسات، وذلك في شكل نقاط محددة كما يلي:

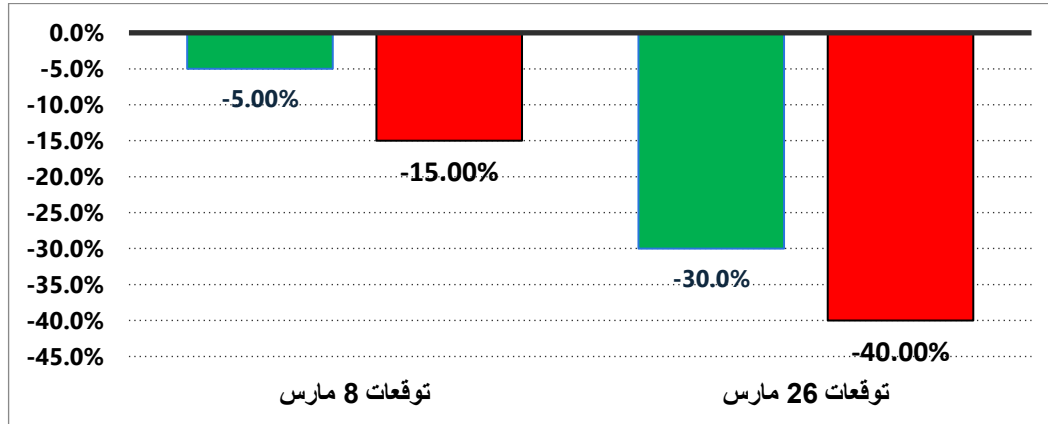
1. تتفق جميع الدراسات على أن الاقتصاد العالمي سيشهد انخفاضًا (downturn) في مستوى النشاط الاقتصادي، إلا أنهم يختلفون في تحديد شكله ومقداره. فمؤسسة أكسفورد للاقتصاد (Oxford Economics, 2020) تتوقع أن يتعرض مستوى الاقتصاد العالمي لركود حاد (deep recession)، وكذا الحال بالنسبة للعديد من الاقتصادات الوطنية الكبرى (many major national economies) في النصف الأول من عام 2020م، وخلال العام بأكمله سوف يتوقف الاقتصاد العالمي عن النمو (global growth to drop to zero)، بعد أن كانت التوقعات السابقة لحدث فيروس كورونا تشير إلى معدل (2.5%)، وهذا يعني أن هذه المؤسسة تتوقع أن يكون نمط الركود بشكل حرف (V). ويُساند هذا التوقع غالبية الاقتصاديين الأمريكيين والأوروبيين (Majority of European and US economists predict major recession)، حسب بعض استطلاعات للرأي في هذا الصدد (Surico and Galeotti, 2020: 50). في حين نجد أن الاقتصاديين (Baldwin, Richard and di Mauro, 2020: 24) يتوقعان ركودًا اقتصاديًا على شكل حرف (U) ولي (V). أما KPMG فتتوقع أن يأخذ التأثير الاقتصادي السالب للفيروس على الاقتصاد العالمي شكل "U" أو "L" ("U" or "L" shapes economic downturn)؛ أي أن الصدمة (economic shock) ستكون شديدة وكبيرة، وقد تأخذ وقتًا أطول، (KPMG, 2020: 50). لكن كيف سيكون شكل الركود الاقتصادي (economic recession) الذي سيشهده الاقتصاد العالمي -وبعض

الاقتصادات العالمية الكبرى والتي تأثرت بالحدث مثل أمريكا والصين وبعض الدول الأوروبية:- أهو: V أم U أم L؟ أم مزيج بين أكثر من شكل، خاصة إذا تعلق الأمر بتفصيل أكثر يتعلق بالقطاعات المختلفة للنشاط الاقتصادي، أكثر من الصورة الشمولية (global) للوضع؟ الخلاصة في هذا - كما أشار بعض باحثي صندوق النقد الدولي- نجاح وتيرة التعافي، ومدتها سيعتمد بشكل كبير على "السياسات التي تُتَّخَذ أثناء الأزمة. فإذا كفلت تلك السياسات عدم فقدان العمالة لوظائفها، وعدم إجلاء مستأجري العقارات السكنية ومالكها، وتجنب إفلاس الشركات، والحفاظ على شبكات الأعمال والتجارة، سيتحقق التعافي في وقت أقرب وبصورة أكثر سلاسة"، (Dell'Araccia et al., 2020) وإذا لم يحصل ذلك -لا قدر الله- فستطول المدة وتزداد الأوضاع تعقيداً. يُضاف إلى ذلك عامل آخر مهم لم تتم الإشارة إليه وهو مدة تطبيق سياسة التباعد الاجتماعي (social distancing)؛ كلما زادت أثرت بشكل سلبي على الأداء الاقتصادي والعكس صحيح. وفي هذا الصدد يتوقع بعض الباحثين في علم الأوبئة أن تستمر هذه السياسة لمدة قد لا تقل عن السنة، (Resnick, 2020; Atkeson, 2020: 3).

2. تأثير الجوائح على الاقتصاد قد يستمر لعقود؛ مدة قد تصل إلى أربعين (40) عامًا، مع استمرار انخفاض العوائد الحقيقية (real rates of return) بشكل معتبر، على عكس الحروب التي تتعافى منها الاقتصادات في فترة أقصر. هذه النتيجة تصدق بشكل كبير على الجوائح الكبرى التي أصابت المجتمعات الأوروبية، وذلك بسبب توافر معطيات عنها أكثر من غيرها من دول العالم، (Jordà et al., 2020: 5-6).
3. تأثير كورونا المستجد على الاقتصاد الصيني سيكون أشد مما تعرض له خلال الأزمة المالية الأمريكية (2007-2008م) وإنفلونزا الخنازير (H1N1) في عام 2009م، وذلك حسب تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي، (Gopinath, 2020). فقد شهد قطاع الطلب على السيارات تقلصًا كبيراً (-80%) في شهر فبراير، ويُتوقع نسبة مُماثلة في شهر مارس، (KPMG, 2020: 45-46)؛ بعض التقديرات أوصلت تلك النسبة إلى ما قارب المائة في المائة (-92%) في شهر فبراير، (Surico and Galeotti, 2020: 56).
4. الخسارة الإجمالية لجائحة واسعة الانتشار والأثر مثل الإنفلونزا الإسبانية (Spanish flu (1918)، وهو ما يحدث الآن بالنسبة لكوفيد-19، قد يلحق أضرارًا بالاقتصاد العالمي تصل قيمتها إلى أكثر من تسعة (9) تريليون دولار؛ أي حوالي عشرة (10) في المائة من حجم الناتج المحلي الإجمالي العالمي، (McKibbin and Fernando, 2020a: 23).

5. الدول التي تشكل شريحة كبار السن (+70 سنة) نسبة معتبرة مُتوقع أن تكون بها نسبة وفيات أعلى، وأن تتعرض أنظمتها الصحية لضغط شديد جراء ذلك، (KPMG, 2020: 49) ⁷.
6. التباعد الاجتماعي (social distancing) إجراء مهم وسياسة ضرورية للحد من انتشار الفيروس بشكل كبير، إلا أن له كلفة اقتصادية عالية (High economic cost)، (Ibid, p. 50).
7. الضبابية والاضطراب والقلق الشديد إزاء ما يمكن أن يُسفر عنه الوضع في ظل حالة عدم التأكد (Uncertainty) البالغة التعقيد مما اضطر البعض إلى إعادة النظر في توقعاتهم بين فترة وأخرى، وقد كان بعضها متقارب جدًا. منظمة أونكتاد توقعات 26 مارس غير 8 مارس (الشكل 8)؛ مما يوضح حالة عدم التأكد (uncertainty) الكبيرة التي يعيشها العالم لما يمكن أن تكون عليه مستويات التداعيات الاقتصادية. ومن جهة أخرى غيرت مؤسسة KPMG توقعاتها الخاصة بنمو الناتج المحلي الإجمالي في أمريكا (توقع في 15 مارس وآخر أسوأ منه في 19؛ أي بعد أربعة (4) أيام فقط، كما يُظهر (الشكل 9)). أما مؤسسة ماكينزي فإن توقعاتها "أكثر تشاؤماً" من KPMG بخصوص انكماش الاقتصاد الأمريكي؛ حيث تتوقع هذه المؤسسة أن يتعرض هذا الاقتصاد لأكبر انخفاض له (-13% أسوأ سيناريو)، أو (-8% أحسن سيناريو) بعد أحسن أداء سابق في الترة التي سبقت انتشار فيروس كورونا؛ وإذا صدق هذا التوقع فسيكون أسوأ أداء للاقتصاد الأمريكي منذ الحرب العالمية الثانية؛ أي أنه أشد بكثير بما حدث في الأزمة المالية 2007-2008م، (McKinsey & Company, 2020: 17).

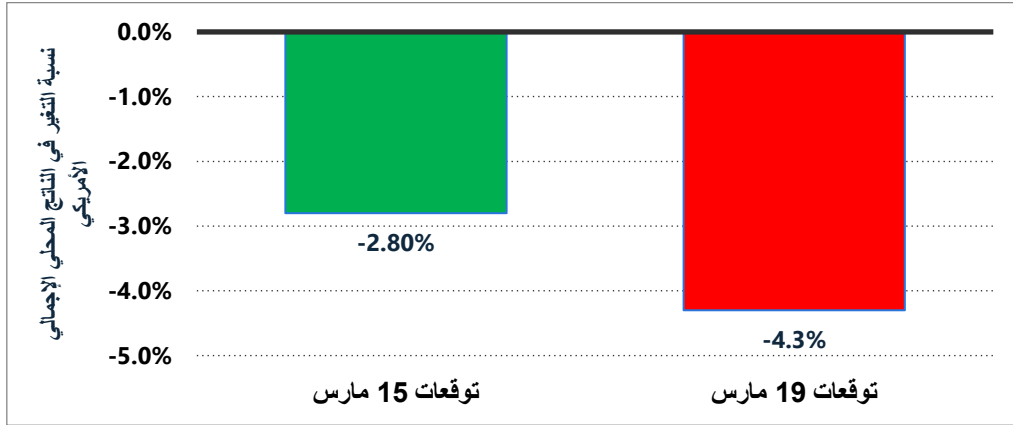
الشكل (8) – تغير توقعات منظمة "أونكتاد" بشأن التأثير السلبي لفيروس كورونا على الاستثمار الأجنبي



المصدر: UNCTAD, 2020: 2 and 4

⁷ تُظهر معطيات موقع (Our World in Data) أن نسبة شريحة كبار السن (+70) في دول أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية أعلى من بقية دول العالم؛ حيث تتراوح بين قرابة 10% من مجموع السكان و16.24% وهي الأعلى في دولة إيطاليا، (https://ourworldindata.org/coronavirus#our-data-sources): تاريخ الدخول: 20/04/06.

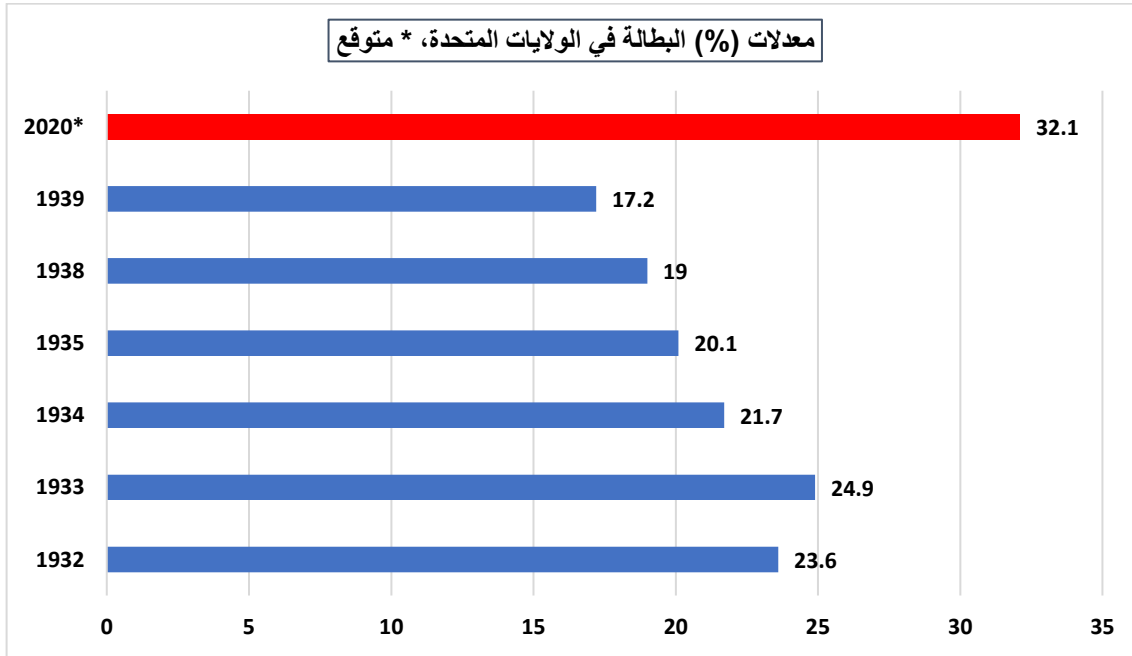
الشكل (9) – تغير توقعات منظمة (KPMG) بشأن مقدار الانكماش الذي قد يتعرض له الاقتصاد الأمريكي



المصدر: KPMG, 2020: 39

ويبدو أن الولايات المتحدة مرشحة لتكون أكثر دولة تأثراً بمخلفات هذا الفيروس؛ أكثر حتى من الصين بلد "المنشأ" للفيروس، فعلاوة على عدد الإصابات التي تجاوزت فيها كل الدول؛ فإن المؤشرات الاقتصادية تُشير إلى أنها قد تشهد أوضاعاً أشد من تلك التي عاشتها في أزمة الكساد الكبير (great depression). فعلى سبيل المثال يتوقع موقع (Statista) أن تشهد معدلات البطالة مستوىً قياسياً كما هو موضح في الشكل (10).

الشكل (10) – مستوى البطالة في أمريكا في عام 2020م قد يكون الأسوأ منذ ثلاثينيات القرن الماضي



المصدر: Roper, 2020

8. تتوقع التقديرات؛ بل حصل ذلك، تأثر معظم القطاعات الاقتصادية ولكن بدرجات متفاوتة. ما يمكن ملاحظته أنه لا يوجد اتفاق بين الدراسات في الترتيب للأشد، ثم الأقل شدةً وهكذا؛ إلا أن أشدها تأثراً حتى الآن هي: السفر والسياحة [بما فيها الحج والعمرة بطبيعة الحال]، وصناعة الطيران التجاري (Commercial aerospace)، والنفط والغاز، والسيارات، والتصدير، والمؤتمرات والعارض والمهرجانات، والتأمين، والبنوك وبقية الخدمات المالية عدا التأمين. وستتأثر الدول تبعاً لأهمية هذا القطاع أو ذاك في تركيبها الاقتصادية. فعلى سبيل المثال الدول المصدرة للنفط ستشهد انخفاضاً كبيراً في مداخيلها من هذا المورد لأن أسعاره انخفضت بقرابة 65% من نهاية عام 2019م، وإلى بداية أبريل من هذا العام، (Hausmann, 2020: 2).

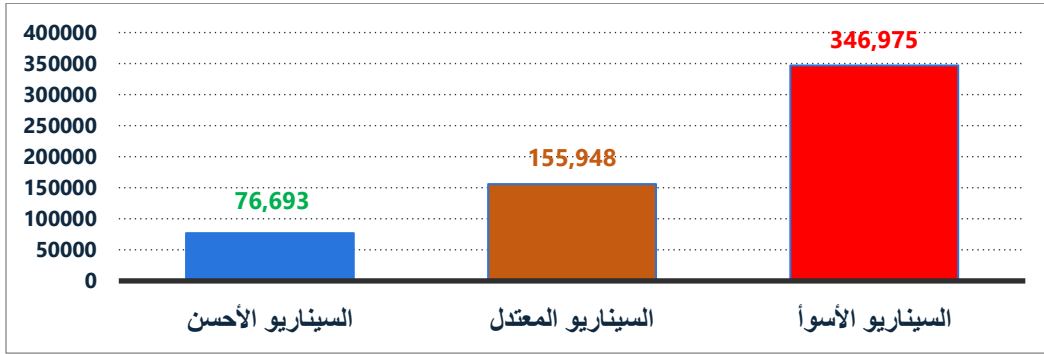
9. وفيما يتعلق بالقطاعات الواعدة؛ أي تلك التي يمكن أن تستفيد من المصيبة فهي على سبيل المثال لا الحصر؛ التقنية والتكنولوجيا (تطبيقات المحدثات والعالم الافتراضي)، التجارة الإلكترونية (E-commerce)، والمعدات والمستلزمات الطبية؛ المعقمات وأدوات الوقاية والعزل (العودة لتقرير غرفة تجارة البحرين)، والاتصالات، والتعليم والعمل عن بُعد.

10. حتى وسائل الدفع (means of payment) التي نستخدمها وقت التسوق كانت محل اهتمام في أُنسها أكثر احتمالاً لنقل الفيروس أثناء الاستخدام؟ فعلى عكس ما شاع في وقت من الأوقات من أن الورق النقدي (Cash) قد يكون ناقلاً للفيروس أكثر من غيره، فإن دراسة بنك التسويات الدولية (Auer et al., 2020: 1) تُشير إلى أن الأدلة العلمية (Scientific evidence) تُثبت عكس ذلك؛ حيث إن احتمال انتقال الفيروس عبر الأجهزة المستخدمة للدفع بواسطة البطاقات البلاستيكية (credit card terminals or PIN pads)، أكبر من الكاش. ولا ينبغي أن يُفهم من هذا التهاون في أخذ الاحتياطات أثناء استخدام الكاش؛ كالتعقيم من قبل بعض الدول لعملائها، واستخدام القفازات بالنسبة للأفراد. فالحيطة والحذر مطلوبان، حتى وإن كانت المخاطر منخفضة.

في ختام هذه الفقرة نستعرض بعض التقديرات للخسائر الإجمالية المتوقعة بالنسبة للاقتصاد العالمي من جهات ومؤسسات غير التي ذكرت فيما سبق، وذلك لما لها من أهمية في تأكيد ما سبق و/أو الإضافة عليه، خاصة من المؤسسات ذات الوزن والثقل؛ كمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD). أولى التقديرات التي وقعت عليها كانت من مؤسسة (Statista) البريطانية خرجت بثلاث سيناريوهات لهذه التقديرات كما هو موضح في الشكل (11). وهكذا يتضح أنه في حال حدوث السيناريو الأسوأ -لا قدر الله-، فإن العالم قد يخسر قرابة 350 مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وهو تقدير مُحتمش -حسب وجهة نظر الباحث-؛ وذلك لأن المعطيات التي رُشحت لحد الآن من مصادر أخرى ذكرنا بعضها في الفقرات السابقة تُشير إلى أن الرقم سيفوق السيناريو الأسوأ بكثير، وقد يصل إلى قرابة 3 تريليون (2.7) حسب توقعات مؤسسة بلومبرغ،

(أثمان، 2020، ص. 17). ومن جهة أخرى صرحت مديرة صندوق النقد الدولي كريستالينا جورجييفا (Kristalina Georgieva) يوم 27 مارس أكدت "أن جائحة "كوفيد-19" دفعت الاقتصاد العالمي إلى الانكماش الذي سيتطلب تمويلاً هائلاً لمساعدة الدول النامية. وأشارت بقولها "من الواضح أننا دخلنا في انكماش، سيكون أسوأ مما كان عليه الوضع في عام 2009 بعد الأزمة المالية العالمية"، (IMF, March 27, 2020).

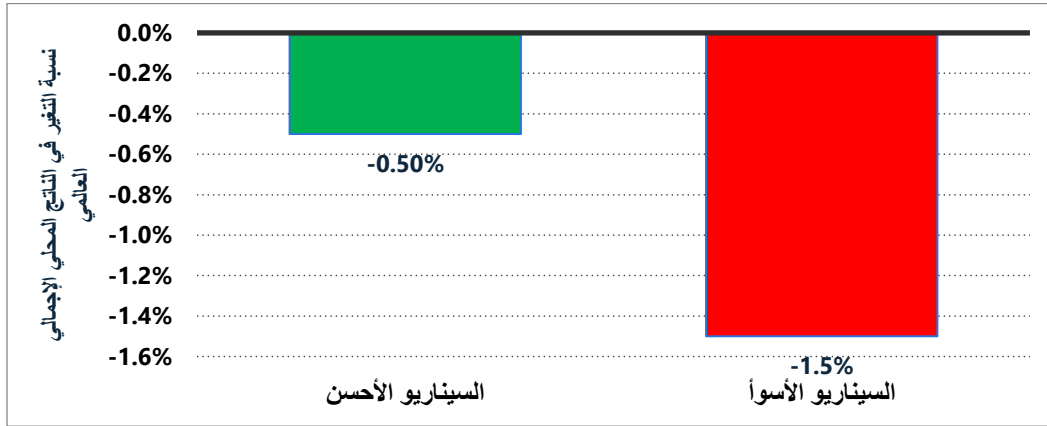
الشكل - (11) - ثلاث سيناريوهات لتقدير حجم الخسائر (بملايين الدولارات) بالنسبة للاقتصاد العالمي (الإنتاج المحلي العالمي (GGDP))



المصدر: Statista, 2020: 16

على عكس التقديرات السابقة فإن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) ترسم صورة أشد قتامة وتتمثل في انكماش النشاط الاقتصادي العالمي بنسبة قد تتراوح بين (-0.5%) و (-1.5%)، (OECD, 2020; CRS, 2020: 1). وهي خسائر تفوق بشكل كبير جداً تقديرات مؤسسة (Statista)، وتقرب بشكل أكبر من تقديرات "بلومبرغ"، وتقديرات أحد الدراسات المرصودة في عينة البحث، (McKibbin and Fernando, 2020a: 23). وعلى كل هذه مجرد تقديرات في بداية وضع بالغ التعقيد، يعيش حالة عدم تأكد (uncertainty) لم يشهد مثلها، ولا قريباً منها في الزمن القريب كما أشارت لذلك معطيات صندوق النقد الدولي، (Ahir et al., 2020).

الشكل (12) – توقعات منظمة (OECD) لحجم الخسائر (بالنسب المئوية (%)) بالنسبة للاقتصاد العالمي
(الإنتاج المحلي العالمي (GGDP))



المصدر: 1: OECD, 2020; CRS, 2020

ومما هو جدير بالتنبيه عليه بالنسبة للخسائر المشار إليها آنفاً أنها تتكون من عنصرين وهما؛ الخسائر المباشرة (direct costs) وغير المباشرة (indirect costs)، وقد أشار صندوق النقد الدولي بناء على دراسات سابقة لخبرائه في مثل هذه الكوارث أن حجم الخسائر غير المباشرة يمثل ضعف حجم المباشرة. تقول مديرة الصندوق في هذا: "إن حوالي ثلث الخسائر الاقتصادية [الناجمة عن فيروس كوفيد-19] ستكون تكاليف مباشرة: خسائر في الأرواح، وعمليات غلق الأماكن العمل، وإجراءات للحجر الصحي. أما الثلثان الباقيان فهما الآثار غير المباشرة الناجمة عن تراجع ثقة المستهلكين، والمسلك التقشفي لمؤسسات الأعمال، وضيق الأوضاع في الأسواق المالية [أي الصعوبة في الحصول على التمويل من هذه الأسواق سواء تعلق الأمر بالشركات أو الحكومات نتيجة حالة عدم التأكد (اللايقين)، وانعدام الثقة]" (Georgieva, 2020). وهذا ملمح مهم جداً لأخذه في عين الاعتبار من قبل صنّاع القرار في هذا الوقت العصيب، لأن البعض قد يركز على الخسائر المباشرة، ولا يلتفت لنظيرتها، والتي قد يخرج نطاقها عن السيطرة إذا لم تؤخذ في الحسبان أثناء رسم السياسات المختلفة واتخاذ القرارات المهمة للحد من آثار هذه الجائحة.

خامساً - الإجراءات والسياسات المتخذة لحد الآن أو التي يُعتزم الإقدام عليها في المدى القريب.

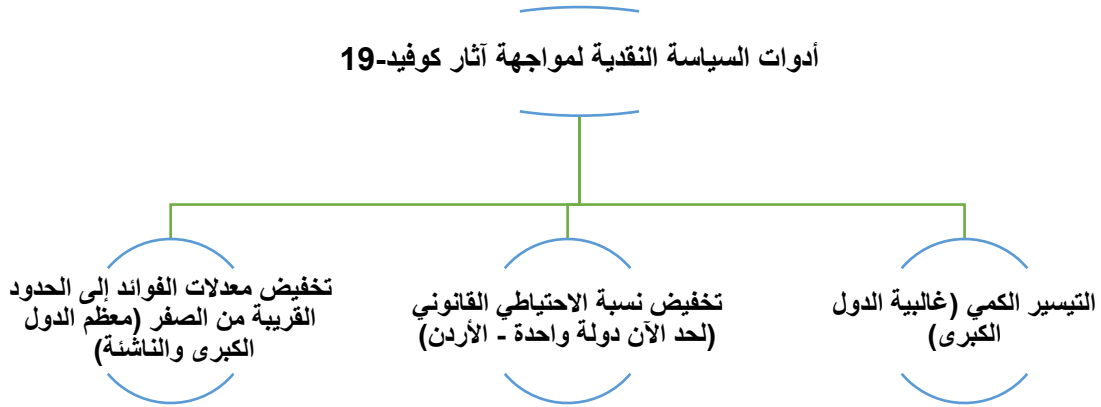
تكاد تنحصر الإجراءات التي تعمد إليها الدول في مثل هذه الظروف في زميرتين رئيسيتين كما دلت على ذلك التجارب القريبة التي شهدتها العالم في العقود القريبة الماضية. هاتان الزميرتان هما؛ الزمرة الأولى تتمثل في السياسات نقدية (monetary policies) كتخفيض معدلات الفائدة الرسمية؛ فقد اتخذ الاحتياط الفدرالي الأمريكي -على سبيل المثال- قراراً مفاجئاً يوم 16 مارس بتخفيض معدلات الفائدة الرسمية (discount rate) لمستويات قريبة من الصفر (Zero-bound interest rate policy (ZBIRP))، على دفعتين؛ يوم 3 مارس (تخفيض بـ 50 نقطة أساس)، و15 مارس (100 نقطة أساس)؛ وهو تخفيض فاق ذلك الذي قام به في أغسطس 2007م، كما وخصص مبلغاً بقيمة

700 مليار دولار ضمن برنامج تيسير كمي (Quantitative easing)⁸ (Delwiche, 2020; KPMG, 2020: 30). البنك المركزي الأوروبي، من جانبه، وضمن ما أطلق عليه بالظرف الطارئ والمؤقت لجائحة كورونا (temporary pandemic emergency) أقر، وعلى عكس سياسته المحافظة (conservative policy) المعهودة تخصيص ما لا يزيد عن 750 مليار يورو إلى نهاية 2020م للتدخل في أسواق المال ضمن سياسة التيسير الكمي كذلك، (Official Journal of the European Union, 2020; ECB, 2020). أما البنك المركزي الكندي فقد قام بتخفيض معدل الفائدة بـ 50 نقطة أساس يوم 27 مارس، (Bank of Canada, 2020). وقد قامت غالبية البنك المركزية العالمية الكبرى؛ كبنك اليابان، وبنك إنجلترا بالسير على نفس الخطى.

ومن الأدوات التي تستخدم في السياسة النقدية خفض نسبة الاحتياطي القانوني الإلزامي (statutory reserve) على المصارف من أجل ضخ سيولة إضافية في الاقتصاد، كما فعل البنك المركزي الأردني يوم 15 مارس 2020م؛ حيث عمد إلى خفض تلك النسبة المفروضة على إيداعات المصارف التجارية من "سبعة (7) إلى خمسة (5) في المئة لضخ أكثر من 500 مليون دينار (705 ملايين دولار) من السيولة الإضافية للتخفيف من التبعات السلبية لفيروس كورونا على الاقتصاد الأردني المثقل بالديون"، (البنك المركزي الأردني، 2020م، ص. 2).

⁸ وقد لاقت هذه السياسة النقدية غير التقليدية (non-traditional monetary policies) -وما تزال- معارضة من العديد من الاقتصاديين والممارسين لما لها من آثار، وما يكتنف تطبيقها من تعقيدات وغموض -هذا من جهة-، ولعدم فعاليتها بالشكل المأمول من جهة أخرى. هناك كم هائل من الدراسات في هذا الموضوع، ليس هنا مجال التفصيل في النتائج والآراء التي إليها، ولا تقويم الإجراءات التي تُتخذ في مثل هذه الأحوال: مدى نجاعتها؟ وكفاءتها مقارنة بالبدائل الأخرى التقليدية (traditional monetary policies) أو غيرها؟ إلا أنه من المؤكد أن لها انعكاسات اقتصادية ومالية سلبية بالغة على المدى البعيد -كما تشهد بذلك التجربة التي أفرزتها سياسات ما بعد الأزمة المالية الأمريكية وغيرها-؛ ومن تلك الانعكاسات زيادة مستويات الديون والعجز في الميزانيات العمومية بشكل غير مسبوق مما يرهن الموارد المالية في التوجه نحو خدمة الدين (debt service) أكثر من المرافق العمومية الأخرى كالتعليم، والصحة، (راجع تقرير مهم قلما يُشار إليه في الأدبيات الاقتصادية، على الرغم من احتوائه ومناقشته لمسائل في صميم السياسات الاقتصادية والمالية والصالح العام؛ بل وفي مسائل تتعلق بقضايا الفكر الاقتصادي كعلاقة الفائدة بالتضخم، ومجانبة الفكر الاقتصادي السائد للمنطق (common sense) في تحليله وربطه للعلاقة بين الاثنين. كتب التقرير مجموعة من الاقتصاديين الكنديين في مطلع تسعينيات القرن الماضي، وعنوانه معبر جدًا (The Deficit Made Me Do It!)، (Chorney et al., 1992)).

الشكل (13) – أهم أدوات السياسة النقدية التي استخدمت للحد من آثار فيروس كوفيد-19



أما الزمرة الثانية فتتمثل في السياسات المالية (fiscal policies)؛ برامج الدعم لقطاعات اقتصادية معينة (stimulus programs) لتحفيز النشاط الاقتصادي في شكل دعم للمصارف لتقديم المزيد من الائتمان في الاقتصاد أو دعم مباشر للمؤسسات المتوسطة والصغيرة على سبيل المثال، وتخفيض الضرائب والرسوم⁹، أو الإعفاءات¹⁰، وتخصيص البنك الدولي مبلغ 12 مليار دولار في شهر فبراير الماضي (WB, 2020)، من أجل دعم جهود بعض الدول في محاربة آثار هذا الوباء. فعلى سبيل المثال وقع الرئيس الأمريكي -دونالد ترامب- يوم 27 مارس بعد موافقة الكونغرس على برنامج تحفيز مالي (stimulus package) تصل قيمته إلى 2 تريليون دولار، (Faria-e-Castro, 2020: 28-29)؛ والذي اعتبره البعض على أنه أكبر برنامج تحفيز مالي في تاريخ أمريكا، (Foran et al., 2020). وذكرت بعض المصادر أن المملكة العربية خصصت 120 مليار ريال (32 مليار دولار) لدعم الاقتصاد بمختلف أفرادها وقطاعاته، (برنامج تطوير الصناعات الوطنية والخدمات اللوجستية، 2020م، ص. 6)¹¹، وقطر بعشرين (20) مليار دولار، والمغرب دعا

⁹ يجب الانتباه إلى أن التاريخ القريب لمثل هذه السياسات والإعفاءات يُشير إلى استفادة الأغنياء والشركات الكبرى أكثر من الطبقة المتوسطة والعاملة كما حصل في أمريكا في سنوات الأزمة المالية الأمريكية (Vinelli, et al., 2020). وهذا أمر غاية في الأهمية وهو التأكيد على أن الإجراءات يجب أن تخدم الطبقات والصناعات والقطاعات الأكثر تضرراً، مما يتطلب الابتعاد عن "التحيز العملي والعملي" الذي يجعل من المؤسسات المالية؛ المصارف على وجه الخصوص المُحرك الرئيس لتحفيز الاقتصاد، ومن ثم تُوجه الموارد المالية والمزايا الأخرى صَوَّها أكثر من غيرها، مع أن البعض وصف دورها في أزمة 2007-2008م المالية "بعديم الجدوى (useless)". وذلك لأنها تُلْكَأت في تقديم الائتمان للوحدات الاقتصادية في الوقت الذي كانت في أمس الحاجة إليه. جاء ذلك على لسان محافظ بنك إنجلترا (Mark Carney) في استجواب له من أعضاء مجلس اللوردات البريطاني في 5 مارس 2019م، (House of Lords, 2019).

¹⁰ قد يكون أمرها قريباً بما حصل في عهد عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- في عام الرمادة من أنه رضي الله عنه أعض الناس من دفع الزكاة؛ كما ذكر بعض المؤرخين وكتاب السَّير، إلا أن التدقيق من الناحية الحديثة يُشير إلى أنها رواية ضعيفة، (بُرْاجع، التركي، 1436هـ/2015م).

¹¹ كما اتخذت وزارة المالية إجراءات احتياطية للحد من آثار وانعكاسات جائحة كوفيد-19؛ ومن ذلك قرار الحكومة بالخفض الجزئي لبعض بنود ميزانية 2020م "ذات الأثر الأقل اجتماعياً واقتصادياً. وقد بلغ حجم الخفض الجزئي في تلك البنود ما يقارب 50 مليار ريال (ما يمثل أقل من 5% من

لإنشاء صندوق بقيمة مليار دولار، وحثت حكومة تونس المواطنين إلى دعم تجربة مماثلة، (بي بي سي، 16 مارس 2020م)¹². وقد يُرافق ذلك مبادرات من مؤسسات القطاع الخاص من أجل التخفيف من آثار الحدث؛ مثال ذلك ما قام به "بنك الكويت الوطني (KNB) من إنه في ظل الظروف الاستثنائية الحالية سوف يدعم عملاءه من أصحاب الأعمال بتوفير خصم 25% على القيمة التأجيرية الشهرية لأجهزة نقاط البيع. كما يتيح لأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة تأجيل سداد أقساطهم لمدة 3 أشهر مجاناً [إمهال المُعسر¹³]"، (سي ان بي العربية، 15 مارس 2020م)¹⁴. علاوة على ما سبق قد تعتمد بعض الدول إلى سياسة التقشف (austerity program) كما حصل من قبل الدول الأوروبية على إثر أزمة ديون دولة اليونان، أو تخفيض بعض بنود الإنفاق -غير المهمة والضرورية- في الميزانيات المعتمدة. وهذا يعني أن تطورات الأوضاع مفتوحة على كل الخيارات الممكنة في ظل ظروف بالغة التعقيد والتداعيات. يُلاحظ من خلال المعطيات التي أمكن الوقوف عليها أن المبالغ التي خصصتها الدول في شكل حزم الإنقاذ (السياسة المالية)، أو ضمن برامج التسيير الكمي (السياسة النقدية) أخذت شكلاً تصاعدياً، تضاعف بشكل كبير في فترة وجيزة؛ منذ منتصف شهر مارس وإلى الآن، كما يوضح ذلك الشكل (14). وهكذا إن صح التقدير بالنسبة للمبلغ الأخير فإن المبالغ التي المُخصصة لحد الآن ستكون كبيرة جداً؛ حيث إنها تُمثل أحد عشر في المائة (11%) من حجم الناتج المحلي الإجمالي 90 تريليون دولار لعام 2019م، (أثمان، 2020م: 7). وإذا عمّدت دول أخرى إلى ذات السياسات سيكون حجم المبالغ قياسياً من الناحية التاريخية.

من إجمالي النفقات المعتمدة في ميزانية العام 2020 م"، كما جاء في الخبر على موقع وزارة المالية: <https://www.mof.gov.sa>، تاريخ الدخول:

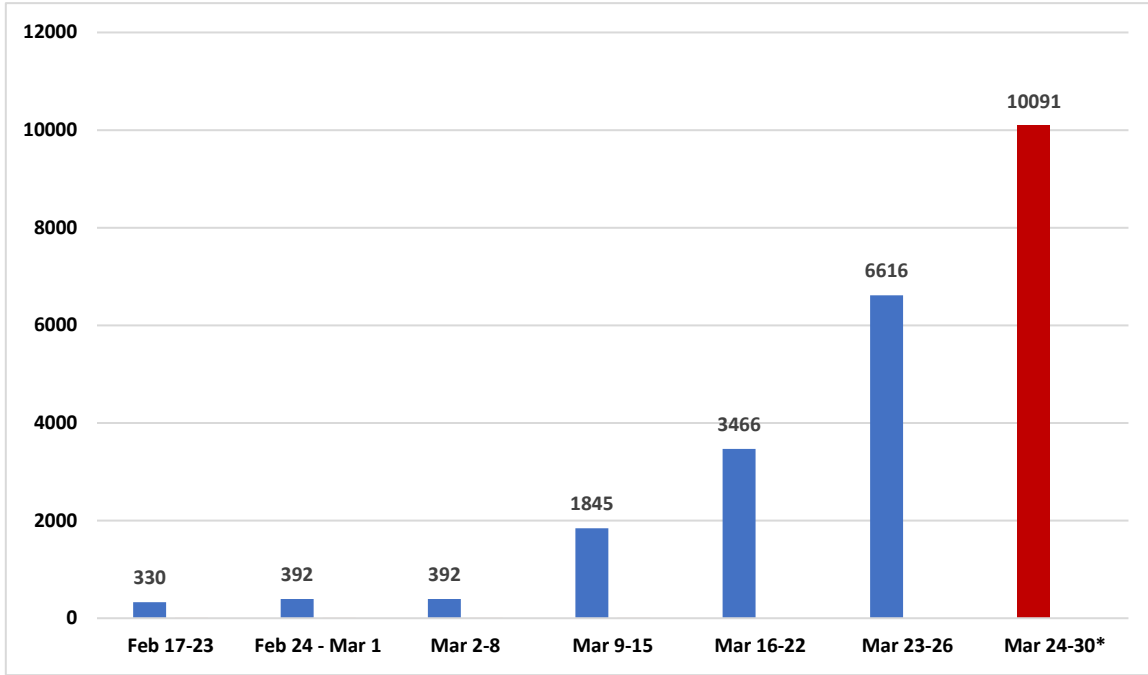
19 مارس 2020م. وهناك العديد من الإجراءات التي أُتخذت من أراد الوقوف عليها يمكن العودة إليها من مظانها.

¹² "فيروس كورونا: تعطيل دوائر حكومية سعودية وأول حالة وفاة في البحرين": <https://www.bbc.com/arabic>، تاريخ الدخول: 16 مارس 2020م.

¹³ كما حثَّ صندوق النقد الدولي يوم 25 مارس الدول الدائنة إمهال (forbearance) الدول ذات الاقتصادات الضعيفة؛ وعددها حالياً 76 دولة تتلقى الدعم من المنظمة الدولية للتنمية (International Development Association (IDA) التابعة للبنك الدولي، (IMF, March 25, 2020).

¹⁴ بنك الكويت الوطني: تأجيل سداد الأقساط لأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة لمدة 3 أشهر مجاناً؛ سي ان بي العربية: <https://www.cnbcarabia.com>.

الشكل (14) – المبالغ المالية التي خصصتها الحكومات لتحفيز للحد من آثار كورونا من خلال السياسات النقدية والمالية (مليار دولار)



المصدر: برنامج تطوير الصناعات الوطنية والخدمات اللوجستية، 2020م: 6؛ غرفة تجارة وصناعة البحرين، 2020م: 27. * متوقع

وقد دَعَا صندوق النقد الدولي (IMF, 2020) في منشور له من خمس صفحات الدول الأعضاء إلى اتخاذ حزمة إجراءات وسياسات نقدية ومالية للحد من الآثار الاقتصادية للفيروس ودعم ثقة المستهلكين والمنتجين؛ لأنها تمثل حجر الأساس -حسب وجهة نظر الصندوق- في التعافي من الآثار واحتواء المخلفات الاقتصادية والمالية لهذا الدَّاء. وأشار إلى أن أكثر من عشرين (20) دولة اقتربت منه طالبة مد يد العون المالي (financial assistance) لأنه يسعى إلى جمع وتخصيص مبلغ قد تصل قيمته إلى تريليون (1) دولار للاستخدام لهذا الغرض، وأكد من جهة أخرى على أهمية التعاون والتنسيق بين الدول؛ خاصة السبع الكبار (G7) ومن يلحقها من الدول ذات الاقتصادات المتقدمة على المستوى العالمي، كما حصل في أزمة 2007-2008م المالية مما جنب العالم الوقوع في ركود حاد أو كساد كبير. إلا أن ما "أهمل" ذكره التقرير الموجز هو الآثار البعيدة المدى للجزء -دومًا وأبداً- لمثل هذه الخيارات والسياسات التي أبانت عن محدوديتها وعجزها على المدى الطويل -وإن حققت بعض المكاسب على المدى القصير- وهذا ما يتطلب تفكيرًا ونقاشًا علميًا وموضوعيًا عميقاً عن "علم الاقتصاد ودوره وأهميته" في خدمة المجتمعات بمختلف شرائحها، وليست القوية منها؛ شركات كانت أم أفرادًا؛ أي تفكيرًا خارج الصندوق (out of the box).

وفي الأخير فإن مما يجب التأكيد عليه هو أن الأمور -كما نعيش ونشاهد- تتسارع بشكل مُثير وكبير مما حدًا بالدول إلى اتخاذ إجراءات استثنائية كبيرة جدًا؛ كوقف العمرة، والرحلات الدولية، والحجر على الركاب القادمين من بلاد متأثرة بانتشار الفيروس أكثر من غيرها لمدة لا تقل عن أربعة عشر يومًا. هذه وغيرها من الترتيبات إجراءات لها أبعاد

وتكاليف اقتصادية كبيرة علاوة على الأمور الصحية والمعنوية والروحية التي فقدناها هذه الأيام، والتي لا تقدر بثمن (invaluable).

سادسًا - ماذا يمكن للاقتصاد الإسلامي أن يُقدم؟

تداول الكثيرون ما جاء به الإسلام من تعاليم فيما يتعلق بالتعامل مع الأوبئة والجوائح؛ كالحجر، والحظر من التنقل والسفر، وغير ذلك، ولا غرابة في تأكيد التعاليم الإسلامية على مثل تلك الإجراءات؛ بل ربما سبقها العلم الحديث في هذا لأنها تنزيل من حكيم خبير، الذي أنزل الكتب وأرسل الرسل وضمنها الشرائع لتحقيق مصالح العباد في المعاش والمعاد. وهكذا الشأن في التعامل مع الإجراءات والسياسات الاقتصادية التي تُتخذ أو تُقترح، فما كان منها معززًا لمصالح العباد؛ إما بدفع مفسدة أو تحقيق مصلحة بناءً على علم وبينة وعدل، وليس أهواء، "وتَحَايَرٌ" فإنه محل ترحيب وتقدير. ضمن هذا الإطار الكلي يمكن الحديث على ما يمكن تقديمه؛ وهو وجهة نظر إسلامية، وليس "الوجهة الإسلامية" التي هي محل اتفاق. وقد أثرت التناول بهذه الطريقة حتى لا "نسبح" في بحر العموميات، و"نحلق" في أجواء "المثاليات" أو "المزايدات"؛ لأننا جزء من هذا العالم الذي نعيش فيه، ولا يعني ذلك "الرضا" والموفقة (endorsement) على كل ما ورد أو يرد، وإنما من باب التنبيه إلى أننا نعيش؛ كأمة ودول مرحلة ترهل واضحة الجناح؛ مما يقتضي أخذ ذلك في عين الاعتبار وهو ما يمكن وسمه بفقهِه "مرحلة الاستضعاف"، إلى أن يأذن الله بوضع أفضل؛ إن نحن أخذنا بسنن التَّمَكِين والسعي في الأرض.

1. هناك ما أتفق معه من إجراءات وسياسات -في إطارها ومنطلقها العام-، وليس في تفصيلاتها الجزئية التي قد تشوبها بعض المحاذير؛ كتوجيه المعونات، والتخفيف من وطأة خدمات الدَّيْن في الفترة الراهنة. هذه لا مجال فيها للمزايدة -في تقديري- باسم الإسلام أو الاقتصاد الإسلامي. فقد ثبت عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قوله بشأن حلف الفضول؛ الذي فيه نُصِرَ للمظلوم "ولو دُعيتُ إليه اليوم أو [في الإسلام] لأجبت"¹⁵؛ هذا هو هدي الإسلام وتلك هي تعاليمه في دعم كل فضيلة، ودفع كل بلية ولو أتت من غير أهل الملة. ومن أمثلة ذلك دعم صندوق الوقف الصحي من قبل المصارف السعودية بمبلغ 160 مليون ريال، (ساما، 2020م)، ودعوة المصرف المركزي الأوروبي (ECB)، المصارف التجارية الأوروبية إلى التصرف بمسؤولية عندما دَعَاها يوم 27 مارس إلى عدم "دفع توزيعات أرباح، وإعادة شراء أسهم حتى أكتوبر القادم على الأقل، وأن تستخدم أرباحها في تدعيم الاقتصاد الذي تعصف به جائحة فيروس كورونا"، (سي ان بي سي (CNBC) العربية، 2020م)، وكالقانون الذي تعترزم الحكومة المحلية في اسكتلندا تمريره والذي يقضي بتمديد الفترة القانونية التي تسمح

¹⁵ في سند الحديث بهذه الصيغة مقال؛ إلا أنه يرقى لدرجة الصحة بروايات وصيغ أخرى مثل "شهدت مع عمومتي حلف المطيبين فما أحب أن لي حمر النعم وإني أنكته"، كما أن حادثة حلف الفضول أو المطيبين ثابتة لدى أهل السير والغازي، وقد أشاد بها وأثنى عليها النبي -صلى الله عليه وسلم- كما ذكروا؛ يُراجع موقع أهل الحديث في تخريج روايات الحديث: <http://www.ahlalheeth.com/vb/showthread.php?t=247573>؛ تاريخ الزيارة 20/03/28م.

للمؤجر بطرد (eviction) المستأجر إن هو عجز عن سداد مستحقات الإيجار عليه. المدة الحالية تتراوح بين 28 و84 يوم، ويسعى التقنين لزيادتها إلى 180 يومًا (6 أشهر)، (Harkins, 2020). وعلى كل هذه ما هي إلا أمثلة بسيطة على ما يمكن أن ندعمه ونثمنه من وجهة نظر إسلامية- حسب تقديري-، لأن استقصاء جميع المبادرات في هذا الصدد غير ممكن ولا مطلوب، اللهم إلا في إطار دراسات محدد تناول جزئيات دقيقة؛ كالإجراءات المتخذة من قبل المصارف الإسلامية في المملكة وغيرها في حق من تخلف عن السداد في مثل هذه الظروف الاستثنائية.

2. وهناك ما هو محل رفض وعدم اتفاق بسبب مخالفته لمبادئ الاقتصاد الإسلامي؛ كحرمة الربا، والغش، وإنفاق المال العام في الأوجه والأنشطة المباحة غير ذات الأولوية في مثل هذه الظروف، أو مخالفة المقاصد الشرعية بانتهاج سياسات يترتب عليها مفسد في المحصلة النهائية للتطبيق أكبر من المصالح الآنية كما أبانت التجارب القريبة الماضية والتي أشرنا إلى طرف منها في مواطن متفرقة من الورقة.

3. الوضوح والشفافية والسرعة في توجيه الموارد المالية للقطاعات و/أو الفئات المعنية. ففي هذا الإطار وجه 98 اقتصادياً بريطانياً في 23 مارس رسالة لرئيس الوزراء البريطاني، بوريس جونسون، مرحبين ومثمنين في بدايتها بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمساعدة ذوي الدخل المحدود من العمال وأصحاب الشركات الفردية الصغيرة (self-employed)، إلا أنهم في الوقت نفسه نهوا الحكومة إلى أن منافع ذلك الدعم قد لا يصل "للملايين من هؤلاء العمال"؛ مما يتطلب الإجراء السريع من أجل ضمان أن تلك المبالغ قد أودعت في حسابات مستحقيها، قبل أن يزداد الوضع سوءاً؛ أي مع نهاية هذا الشهر (مارس)، وليس حتى نهاية الشهر الموالي، وغير ذلك من الأمور التي تضمن "عيشاً كريماً" لهذه الفئة؛ بالدعم المباشر، أو بمساعدة الشركات التي توظفهم كي لا يفقدوا أعمالهم، (NEF Blog, 2020).

4. إضافات أخرى يمكن أن يسهم بها الاقتصاد الإسلامي:

○ المزاجية بين البعد الروحي والمادي في مثل هذه الأحداث كما فعل الفاروق -رضي الله عنه- في عام الرمادة بتذكير الناس أولاً بالتوبة والاستغفار والانابة، ثم التضامن والأخذ بالأسباب؛ باستجلاب المؤمن والمدد من أمصار لمساعدة أهل المدينة. وكما نعلم من كتاب ربنا هناك ارتباط كبير جداً بين الأمرين؛ ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الأعراف: 96] ، ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أَنْزَلْنَا إِلَيْهِم مِّن رَّبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ مِّنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ سَاءَ مَا يَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: 66]، ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا، يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا، وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ أَنْهَارًا﴾ [نوح: 10-12]. وهذا ما يبين أن الاقتصاد الإسلامي ليس مقتصرًا على الجانب الفني؛ بالمعنى الاصطلاحي الذي يقصر الحلول على السياسات والإجراءات التي أشير لبعضها سابقًا، وإنما له بُعد أخلاقي وعقدي مما يعزز المسؤولية و"الإيجابية" لدى الفرد والمجتمع.

- استبدال سياسة التيسير الكمي (quantitative easing)؛ الموجهة بشكل رئيس للمؤسسات المالية الكبرى بالتيسير الكلي (Global or total easing)؛ لتشمل برامج الإنقاذ (bailout programs) كافة الشرائح وبشكل مباشر (أي دون المرور بمؤسسات الوساطة المالية التي خيبت الآمال كما حدث في أزمة 2007-2008م وفي غيرها)؛ الأفراد، والعوائل، والشركات الصغيرة والمتوسطة، والقطاع الخيري، وليس الشركات الكبيرة فحسب كما جرت عليه العادة في أزمات سابقة، وتتجه إليه الحكومات الآن. وقد كانت هذه السياسة -وما تزال محل انتقاد ومساءلة كما ذكرنا سابقاً- من العديد من الاقتصاديين والممارسين والناشطين في القطاع الأكاديمي وغيره، (يُنظر على سبيل المثال: Arnold, 2020; Stiglitz, 2020).
- التفكير بجد في فرض ضريبة على "عوائد" القطاع المالي الكبيرة، وربما على غيره من الأفراد والشركات ذات الثراء الكبير في وقت الرخاء -على المدى الطويل- وليس في مثل هذه الأوضاع المضطربة، لتصب محصلتها في ما يخدم الصالح العام؛ في الظروف العادية والطارئة. وقد تحدثت عن حيثيات ذلك ودعوة؛ بل تأييد بعض الأغنياء في ورقة حوار سابقة، (بلوافي، 2019م) بما يُغني عن الإعادة والتكرار. وهنا يمكن استحضار تجربة البنك المركزي الماليزي (Bank Negara) الذي جمع غرامات معتبرة من المصارف فأنشأ عام 2006م بعد تجميعها جامعة عالمية للتمويل الإسلامي (- The Global University of Islamic Finance INCEIF) والتي بات لها دور بارز في التعليم والتدريب لصناعة التمويل الإسلامي في ماليزيا وخارجها. وأود التأكيد -كما أشرت في ورقة 2019م السابق ذكره- لا بد من دراسة الموضوع بأناة ومن قبل خبراء محايدین يضعون المصلحة العامة فوق كل اعتبار في إطار ضوابط السياسة الشرعية وتطبيقها في عصور الاقتداء.
- التخطيط السليم والاستعداد المبكر والمستمر لمثل هذه الأحداث، وخاصة أن العالم الذي نعيش فيه يتسم بكثرة الاضطرابات كما أبانت عن ذلك الأحداث المتلاحقة التي تشهدها في العقود القليلة الماضية. وهذا ما يقتضي شرعاً كما في هدي يوسف عليه السلام في التخطيط للتقليل من آثار "السبع الشداد" التي ستحل بمصر بناءً على الرؤيا التي رآها عزيز مصر، وشرعاً لأن الاستعداد المبكر من شأنه أن يخفف من الصدمة حال حدوث اضطراب مفاجئ لأي سبب كان. وهنا تبرز أهمية تكوين صناديق تحوطية لمواجهة آثار الجوائح أو غيرها من المصالح العامة التي تفيد الأمة (مثل صندوق التضامن بين دول الاتحاد الأوروبي الأوروبي (The European Union Solidarity Fund (EUSF)، وصندوق التضامن (Solidarity Fund) التابع لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية)، أو مبادرة الصندوق المجتمعي الذي أطلقته كل من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية والهيئة العامة للأوقاف بغرض التخفيف من آثار وباء كورونا (كوفيد-19)، (الهيئة العامة للأوقاف، 2020م)، والتي تمنيت لو أُطلق عليها للتخفيف من آثار الجوائح والكوارث والاضطرابات"، فيكون مفعولها بمثابة "السبع السمان" التي تُرشد "السبع العجاف"؛ مما يُخفف من الضغوط على الموارد الاقتصادية والمالية التي خصصت لأغراض عامة محددة وفق بنود

الميزانية المُعدة سلفًا. وعلى كل هذا مجال خصب للمبادرة والاقتراح بما يمكن أن يُسفر عليه تضامن المجتمع بمختلف فئاته، ومكوناته وقطاعاته وقت "الرخاء" ليخرج الجميع بأقل الخسائر وقت الشدة.

○ الإعفاءات والتضامن الاجتماعي؛ تفعيل دور قطاع البر؛ بمعناه الواسع ليس ذاك المقتصر على المساعدة في الشكل المادي/المالي، كما يمكن أن يحدث من خلال الوقف، والزكاة، والصدقات النقدية، وإنما يشمل أيضًا الأعمال النوعية؛ كتقديم الاستشارة الطبية عن بعد (كالمبادرة الطبية من قبل مجموعة من الأطباء السعوديين في تخصصات مختلفة، وقد نقل أحد المشاركين في المبادرة ممن أعرفهم أنه ما إن تبدأ الساعة المحددة لاستقبال المكالمات إلا وتنهال عليهم بشكل كبير جدًا)، والتعليم عن بُعد للطلاب، وربما المساعدة في "النظافة" -كما حصل في بعض البلدان-، بالإضافة إلى حث الناس على الانضباط والالتزام بالإجراءات المتخذة، وتقديم الفتاوى، والتعليم عن بُعد وغيرها. هذه المبادرات -وإن لم تكن ذات مظهر خارجي اقتصادي- إلا أن لها عوائد غير مباشرة في ذلك، أما أثرها الاجتماعي والنفسي والإنساني فإنه لا يقدر بثمن.

سابعًا - الخاتمة: النتائج والمقترحات والتوصيات. استعرض المقال فيما سبق من فقرات ومن خلال منهج استطلاعي واستقرائي تحليلي المقاربات المنهجية التي سلكتها عدد من الدراسات الصادرة على إثر انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19). وعلى الرغم من التفاوت الكبير بين تلك الدراسات؛ من حيث الطول والقصر، والعمق والإحاطة إلا أنها تسمح برسم صورة تقريبية لما ما يمكن أن يسفر عنه الوضع من تداعيات اقتصادية لهذا الحدث. ومع ذلك تبقى النتائج محدودة وأولية؛ أي أنها قابلة للمراجعة والتطوير كلما ظهرت معطيات ودراسات مبنية على الواقع الحقيقي بشكل أكبر. ومما يمكن الإشارة إليه من نتائج:

1. التداعيات الاقتصادية متعددة ومتنوعة مما لا يمكن -بل لا ينبغي- الإحاطة به بشكل كامل وشمولي معمق في مقال واحد؛ إذ يتطلب الوضع دراسات مستقلة تتناول كل واحدة منها جزئية؛ دولة، أو قطاع (أو قطاعات) اقتصادية متجانسة.
2. ظهر أن مقارنة "النمذجة الاقتصادية والسيناريوهات" هي الأكثر استخدامًا في الدراسات محل التحليل، تلتها مقارنة المقارنة، فالمقارنة القائمة على استطلاعات الرأي التي ظهر أن أمرها ليس مقتصرًا على "الخبراء" فحسب، بل قد يتعدى ذلك إلى "العامة".
3. سيشهد الاقتصاد العالمي؛ بل قد دخل -كما أفاد صندوق النقد الدولي- في ركود. فكيف سيكون شكل هذا الركود؛ أهو: **V** أم **U** أم **L**؟ إن حدوث هذا السيناريو أو ذلك يتوقف على عدد من العوامل؛ يقف في مقدمتها؛ الفترة الزمنية التي سيقضيها الحدث (قصيرة أم متوسطة أم طويلة)، وعلى مدى نجاعة السياسات الاقتصادية، والتنسيق الفعال بين الدول والمنظمات المالية والاقتصادية العالمية.

4. ستتأثر اقتصادات الدول بالحدث بدرجات متفاوتة؛ وضعها الاقتصادي السابق للحدث (هل كان مريحًا؟ أم لا؟)، حزمة الإجراءات الاحترازية الصحية (الحزم والصرامة في الانضباط) والاقتصادية المتخذة، والسياسات النقدية والمالية المنتهجة وأثر ذلك على أداء الوحدات الاقتصادية؛ الأفراد والعوائل والشركات (القطاع الخاص) من جهة، والقطاع الحكومي (العام) من جهة أخرى. وهل تملك قطاعًا خيريًا يمكن أن يسهم في التخفيف؟ كلها عوامل من شأنها أن تحدد درجة التأثير ومداه.

5. يبدو أن أكبر اقتصادي عالمي وهو الاقتصاد الأمريكي سيكون أشد الدول تأثرًا بتداعيات انتشار هذا الوباء؛ فعدد الإصابات في هذا البلد أكثر من غيره، وبعض المؤشرات الاقتصادية المتوقعة ترسم صورة قاتمة لما يمكن أن يؤول إليه وضع الركود الاقتصادي الذي سيشهده هذا البلد.

6. تلعب التركيبة السكانية للبلد دورًا مهمًا في الآثار التي يمكن أن تترتب على الفيروس؛ فكلما كانت نسبة شريحة كبار السن مرتفعة، كلما كانت الآثار؛ الوفاة والضغط على الخدمات الصحية، أكبر كما ظهر من الوقائع التي عاشتها بعض الدول الغربية؛ إيطاليا وإسبانيا وأمريكا.

7. من إفرازات الحدث بعض السياسات الصحية الوقائية ذات أبعاد اقتصادية. ومن ذلك التباعد الاجتماعي (social distancing) لأنه مثَّل أحد الوسائل الناجعة في الحد من انتشار الوباء، إلا أنها تنضوي في الوقت نفسه على كلفة اقتصادية معتبرة. كم سيكون حجمها وأثرها؟ لم تُرشد الدراسات التي كان محل التمحيص والمراجعة بشيء محدد في هذا الإطار. ومن هنا يمكن القول إن هذا الموضوع يمثل مجالًا بحثيًا مهمًا ومفيدًا بالنسبة للطلبة والباحثين في العلوم الاقتصادية؛ يمكن الخروج فيه ببحث أو رسالة علمية "التباعد الاجتماعي في ظل جائحة كورونا المستجد: المفهوم والتطبيق والدلالات والأبعاد".

أما فيما يتعلق بالمقترحات والتوصيات فيمكن الإشارة إلى ما يلي:

1. إعداد مشروع مقترح بحثي لمبادرة معالي مدير جامعة الملك عبدالعزيز ([آخر موعد للتقديم الخميس 30 شعبان 1441هـ \(23 أبريل 2020م\)](#)) بعنوان "التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا المستجد (COVID-19): حالة المملكة العربية السعودية": فهذه فرصة ينبغي للمعهد اهتبالها للمعهد كي يسهم بما يخدم المجتمع في مثل هذه الظروف العصيبة.

2. إعداد كتاب عام عن "اقتصاديات الجوائح (The Economics of Pandemics)"; يتم التعرض فيه للموضوع من خلال حوادث قديمة وحديثة (مع تركيز بشكل خاص على النازلة التي نعيش)، مع إعطاء حيز لا بأس به للمعالجة الإسلامية (السياسات والتدابير التي اتخذت أو التي يمكن أن تتخذ من منظور اقتصادي إسلامي). وقد يُطور الكتاب لاحقاً إلى كتاب تدريسي (textbook) في الموضوع لخدمة التوصية (4).

3. إعداد كتاب مماثل عن "الآثار الشرعية والقانونية للجوائح (Shari'ah and Legal Implications of Pandemics)"; لأنني لاحظت وجود مادة ثرية، وإشكالات تطبيقية مهمة في مثل هذه الأحداث، ومن ذلك

التعرض لعقود التمويل الإسلامي وما قد يعتري تطبيقها، وما الحلول الممكنة لذلك في إطار "نظرية الظروف الطارئة والقوة القاهرة و (Force Majeure)، وربما غيرهما في القانون"، ومسألتي "وضع الجوائح (لدى المالكية والحنابله بشكل رئيس -كما ظهر لي من خلال الاطلاع السريع لبعض الكتابات-)، والعذر بفسخ عقد الإجارة (لدى الأحناف بشكل رئيس -كما بدى لي من خلال الاطلاع السريع على بعض الكتابات-)، وربما نظرية الضرورة في الفقه الإسلامي".

4. إنشاء مدونة خاصة (IEI Blog for COVID-19 pandemic) لتشجيع منتسبي المعهد وغيرهم في الإسهام بآراء وتحليلات قصيرة من منظور إسلامي، مع رصد ومتابعة ما يصدر من تقارير ودراسات قد تشكل مادة يستفيد منها الباحثون والطلاب في كتابة أبحاث أو إبداء آراء حولها. وقد درج الكثير من الزملاء على إرسال مواد مفيدة على مجموعة "معهدنا" عبر الواتس آب، أو على الخاص وقد استفدت من بعضها في إعداد هذه الورقة.

5. إعداد دراسات متنوعة أكثر تحديداً وتركيزاً من الدراسة الحالية بتناول موضوعات جزئية كأثر الحدث على بلد أو مجموعة بلدان أو تكتل اقتصادي أو سياسي متجانس؛ دول الخليج، دول منظمة التعاون الإسلامي، أو على قطاع أو قطاعات اقتصادية معينة؛ كالحج والعمرة، أو التمويل الإسلامي.

6. أهمية تنوع قنوات النشر لدى المؤسسات العلمية الأكاديمية؛ أبحاث محكمة، أوراق عمل، مشاركة في مدونة، أو وسيلة إعلام لها حضور في المجتمع (كما يفعل بعض الاقتصاديين البارزين في الغرب، وهذه لها انتشار وقبول أكثر)، ووسائل التواصل الاجتماعي، مع التأكيد على أهمية العناية مضموناً وشكلاً بما يكتب، وليس "الكتابة من أجل تسجيل حضور" -كما يقولون-، بل ما يفيد في التوجيه، واتخاذ القرار (بعض وسائل الإعلام يُولمها متخذو القرار أهمية كبيرة)، كل ذلك بغرض تحقيق قدر كبير من المرونة وكسر الحاجز والقطيعة بين المؤسسات والمجتمع إذا اقتصر الأمر على النشر في المجالات العلمية المحكمة، والمصنفة، في التفاعل والتعامل مع الأحداث الكبيرة والمؤثرة في حياة الناس كمنزلة كُورونا.

المراجع

المراجع العربية

- أثمان. (2020م). دراسة الأثر الاقتصادي لوباء الكورونا وانخفاض أسعار الفائدة. أبريل (نيسان). جدة: مؤسسة أثمان للاستشارات المالية.
- برنامج تطوير الصناعات الوطنية والخدمات اللوجستية. (2020م). التقرير الأسبوعي عن أبرز المستجدات الاقتصادية: فيروس كورونا الجديد (كوفيد 19). الرياض: برنامج تطوير الصناعات الوطنية والخدمات اللوجستية.
- بلوافي، أحمد. (2019م). نحو نظام نقدي واقتصادي عادل. ورقة عُرضت في حوار الأربعاء العلمي بالمعهد، 07 ربيع الثاني 1441هـ. (03 ديسمبر 2019م). جدة: معهد الاقتصاد الإسلامي – جامعة الملك عبد العزيز.
- البنك المركزي الأردني. (2020م). إجراءات البنك المركزي الأردني الهادفة لاحتواء تداعيات أثر فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد الوطني. 01 أبريل 2020م؛ <http://www.cbj.gov.jo>؛ تاريخ الدخول: 20/04/07م.

التركي، محمد بن تركي. (1436هـ/2015م). تحقيق تخريج مسألة (أن عمر لم يأخذ من الناس زمن الرمادة). شبكة الألوكة: <https://www.alukah.net/sharia/0/80683>: تاريخ الدخول: 18 مارس 2020م.

الخبير المالية. (2020م). فايروس كورونا والاقتصاد السعودي. مارس 2020م؛ www.alkhabeer.com. جدة: المملكة العربية السعودية.

سي ان بي سي (CNBC) العربية. (2020م). المركزي الأوروبي يبلغ بنوك منطقة اليورو ألا تدفع توزيعات ولا تعيد شراء أسهم؛ <https://www.cnbc.com>: تاريخ الدخول: 28 مارس 2020م.

غرفة تجارة وصناعة البحرين. (2020م). الآثار الاقتصادية لفايروس "كورونا" مارس 2020م. مركز الدراسات والمبادرات. المنامة: غرفة تجارة وصناعة البحرين.

منظمة الصحة العالمية. (2020م). الملاحظات الافتتاحية التي أدلى بها المدير العام لمنظمة الصحة العالمية في الإحاطة الإعلامية بشأن مرض كوفيد-19 في 11 آذار/ مارس 2020م؛ <https://www.who.int/ar>: تاريخ الدخول: 16 مارس 2020م.

مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما). (2020م). محافظ مؤسسة النقد يثمن مبادرة البنوك السعودية بدعم صندوق الوقف الصحي لمكافحة جائحة كورونا. 27 مارس 2020م؛ <http://www.sama.gov.sa>: تاريخ الدخول: 20/04/07م.

الهيئة العامة للأوقاف. (2020م). الراجحي "يدشن الصندوق المجتمعي للتخفيف من آثار وباء كورونا. 01 أبريل؛ <https://www.awqaf.gov.sa>: تاريخ الدخول: 05 أبريل 2020م.

المراجع الأجنبية

- Ahir, Hites; Bloom, Nicholas and Furceri, Davide. (2020). Global Uncertainty Related to Coronavirus at Record High. IMF Blog. April 4th; <https://blogs.imf.org/>. Accessed on: 05/04/20.
- Arnold, Sarah. (2020). The Coronavirus Bailout. NEF Blog. March 19; <https://neweconomics.org/2020/03/the-coronavirus-bailout>. Accessed: 27/03/20.
- Atkeson, Andrew. (2020). What Will Be the Economic Impact of COVID-19 in the US? Rough Estimates of Disease Scenarios. NBER Working Paper No. 26867, Issued in March 2020. USA: NBER.
- Auer, Raphael; Cornelli, Giulio and Frost, Jon. (2020). Covid-19, cash, and the future of payments. BIS bulletin, No. 3, 3 April 2020. Switzerland: Bank for International Settlement (BIS).
- Baldwin, Richard and di Mauro, Beatrice Weder (Eds). (2020). Economics in the Time of COVID-19. London: Centre for Economic Policy Research (CEPR Press).
- Bank of Canada. (2020). Bank of Canada lowers overnight rate target to ¼ percent. March 27, 2020; <https://www.bankofcanada.ca/>. Accessed: 30/03/20.
- Chorney, Harold; Hotson, John; Seccareccia, Mario. (1992). The Deficit Made me do it! Ottawa: Canadian Centre for Policy Alternatives.
- Congressional Research Service (CRS). (2020). Global Economic Effects of COVID-19. CRS Report, R46270. Washington: CRS; <https://fas.org/sgp/crs/row/R46270.pdf>. Accessed on: 05/04/20.
- Dell'Ariccia, Giovanni; Mauro, Paolo; Spilimbergo, Antonio and Zettelmeyer, Jeromin. (2020). Economic Policies for the COVID-19 War. April 1, IMF Blog; <https://blogs.imf.org/>. Accessed on: 02/04/20.
- Delwiche, Willie. (2020). Analyzing the Economic Risks and When Investors Should Turn Bullish. March 16, 2020; <https://www.seeitmarket.com/analyzing-the-economic-risks-and-when-investors-should-turn-bullish/>: accessed: 17/03/20.
- Famiglietti, Matthew and Leibovici, Fernando. (2020). COVID-19's Shock on Firms' Liquidity and Bankruptcy: Evidence from the Great Recession. *Economic Synopses*, No. 7, 1–2, Federal Reserve Bank of St. Louis.
- Faria-e-Castro, Miguel. (2020). Fiscal Policy during a Pandemic. March 30, 2020 Version. Working Paper 2020-006D. <https://doi.org/10.20955/wp.2020.006>. St. Louis: Federal Reserve Bank of St. Louis.
- Fernando M. Martin. (2020). Economic Realities and Consequences of the COVID-19 Pandemic—Part I & II: Financial Markets and Monetary Policy," *Economic Synopses*, No. 10, pp. 1-2. <https://doi.org/10.20955/es.2020.10>.
- Foran, Clare; Raju, Manu; Byrd, Haley and Barrett, Ted. (2020). Trump signs historic \$2 trillion stimulus after Congress passes it Friday. CNN; March 27, 2020; <https://edition.cnn.com/>. Accessed on: 28/03/20.
- Georgieva, Kristalina. (2020). Potential Impact of the Coronavirus Epidemic: What We Know and What We Can Do. March 10th; <https://blogs.imf.org/>. Accessed on: 05/04/20.
- Gopinath, Gita. (2020). Limiting the Economic Fallout of the Coronavirus with Large Targeted Policies. March 9, 2020. IMF Blog; <https://blogs.imf.org/>. Accessed on: 01/04/20

- Harkins, Daniel. (2020). Sturgeon: New law will prevent tenants being evicted during Covid-19 outbreak. March 29; <https://uk.yahoo.com/>. Accessed on: 29/03/20.
- Hausmann, Ricardo. (2020). The Economic Implications of COVID-19 + Oil Price Shock for Saudi Arabia. Presentation, April 2nd. Growth Lab, Harvard Kennedy School. Harvard University: Centre for International Development.
- House of Lords. (2019). Select Committee on Economic Affairs: Uncorrected oral evidence: Annual session with the Governor of the Bank of England; <https://www.parliament.uk/>: accessed on 17/03/20.
- IMF. (March 25, 2020). Joint Statement World Bank Group and IMF Call to Action on Debt of IDA Countries; <https://www.imf.org/>. Accessed: 27/03/20.
- IMF. (March 27, 2020). Joint Statement by the Chair of International Monetary and Financial Committee and the Managing Director of the International Monetary Fund; <https://www.imf.org/>. Accessed: 28/03/20.
- International Monetary Fund (IMF). (2020). Policy Steps to Address the Corona Crisis. March 16, 2020. Washington: IMF.
- Jordà, Òscar; Singh, Sanjay R. and Taylor, Alan M. (2020). Longer-run economic consequences of pandemics. Working Papers, 2020-09, March 2020. San Francisco: Federal Reserve Bank of San Francisco. <https://doi.org/10.24148/wp2020-09>.
- KPMG. (2020). COVID-19 Economic Impacts: Beware the Ides of March A Day Romans Settled Debts. KPMG Economics. March 19, 2020. Switzerland: KPMG.
- Larivière, Vincent; Shu, Fei and Sugimoto, Cassidy R. (2020). The Coronavirus (COVID-19) outbreak highlights serious deficiencies in scholarly communication. LSE Blog, March 5th, 2020; <https://blogs.lse.ac.uk/>. Accessed on: 03/04/20.
- Lietaer, Bernard and Dunne, Jacqui. (2013). Rethinking Money: How New Currencies Turn Scarcity into Prosperity. USA: Berrett-Kohler, San Francisco.
- Makai, Luke. (2020). The Volatility Index: Fear can be quantified. March 6, 2020; <https://endlessmetrics.substack.com/>; accessed: 17/03/20.
- NEF Blog. (2020). COVID-19: The Government Must Go Further: An open letter to the government signed by 98 economists; https://neweconomics.org/2020/03/covid-19-the-government-must-go-further?mc_cid=43973009ee&mc_eid=814141bccf. Accessed: 29/03/20.
- OECD. (2020). Coronavirus (COVID-19): Joint actions to win the war. Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), March 20, 2020. <https://www.oecd.org/coronavirus/#op-ed>. Accessed on: 05/04/20.
- Official Journal of the European Union. (2020). Decision (EU) 2020/440 of The European Central Bank of 24 March 2020 on a temporary pandemic emergency purchase programme (ECB/2020/17); <https://eur-lex.europa.eu/>. Accessed on: 28/03/20.
- Resnick, Brian. (2020). Scientists warn we may need to live with social distancing for a year or more. Mar 17; <https://www.vox.com/>. Accessed on: 06/04/20.
- Roper, Willem. (2020). Predicted Unemployment Higher Than Great Depression. April 3; <https://www.statista.com/>. Accessed on: 06/04/20.
- Statista. (2020). Economic impact of the coronavirus (COVID-19) pandemic. Presentation; March 20, 2020. UK: Statista.
- Stiglitz, Joseph E. (2020). The COVID-19 stimulus can't be a corporate bail-out. We need a new playbook for relief; <https://www.salon.com/>. Accessed: 29/03/20.
- Surico, Paolo and Galeotti, Andrea. (2020). The Economics of a pandemic: the case of Covid-19. Presentation. London: London Business School.
- The European Central Bank (ECB). (2020). ECB announces €750 billion Pandemic Emergency Purchase Programme (PEPP). March 18, 2020; <https://www.ecb.europa.eu/>. Accessed on: 03/04/20.
- The Guardian. (2020). Chief medical officer says global cases could be 5 to 10 million – as it happened. 3rd April; <https://www.theguardian.com/australia-news/>. Accessed on: 05/04/20.
- The White House. (2020). Proclamation on Declaring a National Emergency Concerning the Novel Coronavirus Disease (COVID-19) Outbreak. March 13, 2020; <https://web.archive.org/>. Accessed on: 01/04/20.
- The World Bank (WB). (February 11, 2020). How the World Bank Group is helping countries with COVID-19 (coronavirus); <https://www.worldbank.org/>. Accessed: 15/3/20.
- UNCTAD. (2020). Impact of the COVID-19 Pandemic on Global FDI and GVCs: An Updated Analysis. Investment trends Monitor. March, 2020; <https://unctad.org/>. Accessed: 27/03/20.
- Vinelli, Andres; Weller, Christian E., and Vijay, Divya. (March 6, 2020). The Economic Impact of Coronavirus in the U.S. and Possible Economic Policy Responses. Washington: The Center for American Progress; <https://www.americanprogress.org/>. Accessed: 15/03/20.

World Health Organization (WHO). (March 11, 2020). WHO Director-General's opening remarks at the media briefing on COVID-19 - 11 March 2020; <https://www.who.int/>. Accessed: 16/03/2020.

ملحق الدراسة (المعطيات لدى الباحث)